الأمم المتحدة

A/HRC/37/72

الجمعية العامة

Distr.: General
1 February 2018
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والثلاثون
٢٦ شباط/فبراير – ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨
البند ٤ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية*

موجز

ما برحت اللجنة، طيلة أكثر من ست سنوات، توثق بصورة مستقلة ومحايدة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية الذي أودى بحياة مئات الآلاف. وحملت هذه الانتهاكات أكثر من نصف سكان البلد على هجر ديارهم. واتسم النزاع منذ اندلاعه بتجاهله التام للمدنيين الذين يزعم أطرافه تمثيلهم وبتجاهله التام للقانون الدولي.

ويبين هذا التقرير مرة أخرى أن المدنيين ليسوا فقط ضحايا غير مقصودين للعنف، بل كثيراً ما يُستهدفون عمداً بوسائل وأساليب حربية غير مشروعة. فالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس جميعها أساليب تعرض لها آلاف المحتجزين. ولحق الدمار بالبنى التحتية المدنية الحيوية بفعل الهجمات المتكررة على المرافق الطبية والمدارس والأسواق. واستُعملت المعونة الإنسانية سلاح حرب فضُرب الحصار ومُنعت المساعدة الغوثية لإكراه المجتمعات المدنية وأطراف النزاع على حد سواء على الاستسلام أو الموت جوعاً.

وعلى الرغم من هذه من الانتهاكات الكثيرة، حُرم الضحايا السوريون من أبسط أشكال العدالة. وتعلن اللجنة في هذا التقرير عزمها على مساعدة الضحايا في الانتصاف وعلى عدم التهاون في تأدية هذه المهمة في ضوء تطور الوضع الميداني في الجمهورية العربية السورية ومختلف الجهود الجارية لإحضار أطراف النزاع إلى طاولة المفاوضات. وتطرح هذه

* تُعمم مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قُدِّمت بها فقط.

GE.18-01542(A)
1801542

الرجاء إعادة الاستعمال

التطورات تحديات جديدة – وتتيح أيضاً فرصاً – لإنصاف الضحايا. ومع ذلك، ستتطلب هذه التطورات من جميع الأطراف المعنية أن تؤكد أن مطالب الضحايا بالعدالة والمساءلة عنصر محوري في أي تسوية تفاوضية وأي حل دائم لتحقيق السلام. ولا يمكن أن تقوم بين تحقيق ذلك الهدف وإيجاد حل سياسي قابل للتطبيق أي مقايضة.

المحتويات

الصفحة

أولاً – الولاية والمنهجية ٤
ثانياً – ملاحظات تمهيدية ٤
ثالثاً – التطورات السياسية والعسكرية ٨
رابعاً – سقوط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ١١
ألف – الرقة ١١
باء – دير الزور ١٥
خامساً – المشردون داخلياً ١٦
سادساً – العائدون وموانع عودتهم ١٧
سابعاً – المحتجزون والمفقودون ١٨
ثامناً – الحياة تحت الحصار ٢٠
تاسعاً – تداعي البنية التحتية المدنية ٢٠
ألف – المستشفيات ٢١
باء – المدارس ٢١
جيم – الأسواق ٢٢
عاشراً – التوصيات ٢٢

Annexes *Page*

I. Map of the Syrian Arab Republic 24
II. Siege of eastern Ghutah (Rif Damascus) 25
III. Internally displaced persons 32
IV. Erosion of civilian infrastructure 37

أولاً- الولاية والمنهجية

١- تعرض لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٦/٣٤، نتائج التحقيقات التي أجرتها في الفترة من ٨ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨[(١)].

٢- واستندت المنهجية التي اتبعتها لجنة التحقيق إلى أفضل ممارسات لجان التحقيق وبعثات تقصّي الحقائق. وجُمعت المعلومات من مصادرها المباشرة بإجراء مقابلات مع ضحايا الأحداث وشهودها في الجمهورية العربية السورية.

٣- وأُجري ما مجموعه ٥١٣ مقابلة بصفة شخصية أو عن بعد. وواجهت اللجنة تحديات عديدة فيما يتعلق بأمن الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، ولا سيما في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية). وفي الرقة ودير الزور، لم تكن الهواتف الجوالة ولا وصلات الإنترنت متاحة بسهولة للعديد من الأشخاص الذين أجرت اللجنة معهم مقابلات. وفي جميع الحالات، استرشدت اللجنة بمبدأ "عدم الإضرار".

٤- وقامت اللجنة بجمع واستعراض وتحليل صور ساتلية وفوتوغرافية وتسجيلات فيديو وسجلات طبية. واطُلع أيضاً على الرسائل الواردة من الدول الأعضاء والتقارير المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٥- ورئي أن معيار الإثبات يُستوفى عندما تكون اللجنة قد حصلت على مجموعة موثوق بها من المعلومات تخلص منها إلى وجود أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد أن الأحداث وقعت على النحو الموصوف وأن الانتهاكات ارتكبها الطرف المحددة هويته.

٦- وما زال رفض إتاحة الوصول إلى الجمهورية العربية السورية يعرقل تحقيقات اللجنة.

ثانياً- ملاحظات تمهيدية

٧- ما برحت اللجنة، طيلة أكثر من ست سنوات، توثق بصورة مستقلة ومحايدة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية الذي أودى بحياة مئات الآلاف. وقد اضطر أكثر من نصف السكان إلى هجر ديارهم، ويحتاج أكثر من ١٣,٥ مليون نسمة إلى مساعدة إنسانية.

٨- فما بدأ في آذار/مارس ٢٠١١ في شكل مظاهرات سلمية تدعو إلى إصلاحات ووُجِه بِرَد قاس من قوات الأمن والجيش التابعة للدولة السورية، وانزلق على نحو مأساوي إلى نزاع مسلح غير دولي تميّز باستخفاف أطراف النزاع استخفافاً تاماً بحياة المدنيين والقانون الدولي. والمدنيون ليسوا فقط ضحايا غير مقصودين لعنف جنوني، بل كثيراً ما يُستهدفون عمداً بوسائل وأساليب حربية غير مشروعة يستخدمها عدد لا يني يتزايد من الجهات الإقليمية والدولية.

٩- وقامت اللجنة بدقة وعناية بتوثيق المعلومات عن هذه المأساة التي كان يمكن وقفها وبتحليلها والتحقق منها وتقديمها إلى مجلس حقوق الإنسان والأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات الإقليمية والمجتمع الدولي. وأدى تدخل مختلف الأطراف والرعاة الإقليميين والدوليين إلى إطالة النزاع وتصعيده بدلاً من إخماده.

(١) أعضاء اللجنة هم باولو سيرجيو بينهيرو (الرئيس) وكارين كونينغ أبو زيد وهاني مجلي.

١٠- وبمرور الوقت، قدمت اللجنة تقارير عن وقوع انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب أثناء الاحتجاز، والاختفاء القسري، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والهجمات على المرافق الطبية والمدارس والأسواق، والهجمات العشوائية، والهجمات المتعمدة على المدنيين. ولم يتقيد أي طرف بالتزاماته، سواءٌ منها الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي الإنساني أو بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بحماية المدنيين والبنية التحتية التي تيسر حياتهم وأسباب رزقهم أو المواقع المشمولة بحماية خاصة التي تشكل عماد مجتمعاتهم المحلية. واستُعملت المعونة الإنسانية سلاح حرب فضُرب الحصار ومُنعت المساعدة الغوثية لإكراه المجتمعات المدنية وأطراف النزاع على حد سواء على الاستسلام أو الموت جوعاً.

١١- وتتمثل المهام الرئيسية لأعضاء لجنة التحقيق في توثيق جميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب، وكشف المسؤولين عنها، والسعي إلى مساءلة الجناة عن جرائمهم ومساعدة الضحايا على الانتصاف. ولم تنجح حتى الآن الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة الجنائية من خلال المحكمة الجنائية الدولية، رغم كل الجهود التي بذلها مجلس حقوق الإنسان واللجنة وعدد كبير من الدول الأعضاء الملتزمة بتعزيز العدالة الدولية وعدد لا يُحصى من فئات المجتمع المدني. أما المحاولات الرامية إلى إحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية فلم تحتز عتبة مجلس الأمن. ولعل حظوظ النجاح أوفر إذا ما لُجئ إلى الولاية القضائية العالمية، ونحن نرحب بتزايد عدد القضايا المعروضة على مختلف المحاكم الوطنية.

١٢- وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدول الأعضاء في الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ القرار ٢٤٨/٧١ الرامي إلى تعزيز المساءلة الجنائية بطريقة جديدة من خلال إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لاستقاء وتجميع وحفظ وتحليل الأدلة على أخطر الجرائم الدولية المرتكبة أثناء النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية. وسيكون الهدف من ذلك تجميع ملفات القضايا لتيسير الإجراءات في المحاكم الدولية والوطنية الراغبة في مقاضاة الجناة على ما ارتكبوه من جرائم بشعة أثناء الحرب في الجمهورية العربية السورية. وترحب اللجنة بهذه المبادرة باعتبارها خطوة صوب تعزيز المساءلة، وستعمل عن كثب لمساعدة الآلية على تحقيق هذا الهدف.

١٣- وفيما يخص مساعدة الضحايا على الانتصاف، تعتزم اللجنة عدم التهاون في أداء هذه المهمة في السنة المقبلة في ضوء تطور الوضع الميداني في الجمهورية العربية السورية ومختلف الجهود الجارية لإحضار أطراف النزاع إلى طاولة المفاوضات. وتطرح هذه التطورات تحديات جديدة، ولكنها تتيح أيضاً فرصاً لإنصاف الضحايا. ومع ذلك، ستتطلب هذه التطورات من جميع الأطراف المعنية أن تؤكد أن مطالب الضحايا بالعدالة والمساءلة عنصر محوري في أي تسوية تفاوضية وفي أي حل دائم لتحقيق السلام، وأنه لا يمكن أن تقوم بين تحقيق ذلك الهدف وإيجاد حل سياسي أي مقايضة.

١٤- واللجنة ملزمة بإيلاء الأولوية لاحتياجات الشعب السوري ومطالبه المتعلقة بالعدالة، أي احتياجات ومطالب المدنيين الذين وقعوا فريسةً أو رهينةً لهذا النزاع الجنوني والذين عانوا حرماناً وظلماً مروعَين. وعليه، ستسعى اللجنة إلى الاستفادة مما اكتسبته من معارف وخبرات وعمليات تحقق متراكمة على مدى السنوات الست الماضية لمساعدة الضحايا على الانتصاف الذي استعصى عليهم حتى الآن.

١٥- وفي هذا التقرير، تشدد اللجنة على ضرورة إيجاد سبل عملية للتصدي للانتهاكات التي ما زالت توثقها لا تقتصر على المطالبة بالعدالة الجنائية، وضرورة التماس حلول يمكن تنفيذها في المستقبل القريب من أجل بناء الثقة بين الأطراف التي تتفاوض على حل سياسي أو استخدامها كعوامل في مبادرات المجتمع الدولي من أجل تدعيم الجهود المبذولة لبناء عملية ملموسة لتحقيق سلام مستدام. وفي كلتا الحالتين، لا بد من وضع احتياجات الضحايا في صدارة وصميم المبادرات والمفاوضات.

١٦- وتود اللجنة تذكير أطراف النزاع ورعاتهم وميسري محادثات السلام والمجتمع الدولي بأن الانتهاكات الخطيرة المرتكبة منذ بداية النزاع لا بد من التصدي لها في إطار أي عملية تهدف إلى إنهاء النزاع وتحقيق سلام مستدام.

١٧- وبناءً على ذلك، تود اللجنة أن تقترح على مجلس حقوق الإنسان المبادئ والمبادرات التالية التي يتعين التقيد بها في جميع الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع. ويمكن استخدامها أيضاً في السنة المقبلة نقاطاً مرجعية أو تذكيرية لما يمكن تنفيذه فوراً كجزء من تدابير بناء الثقة، وما يجب عمله فور أي وقف للأعمال العدائية، والآليات التي يتعين وضعها لضمان إحراز تقدم في الوقت المناسب في المسائل الملحة المتعلقة بالحقوق والتي سيساعد حلها على كفالة السلام المستدام:

(أ) وضع حد فوري لجميع الهجمات المتعمدة والعشوائية على السكان المدنيين، بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، أخذ الرهائن والاختفاء والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وجميع أعمال العقاب الجماعي، ولا سيما الحصار؛

(ب) إتاحة إمكانية الوصول الفوري وغير المشروط إلى جميع أماكن الاحتجاز للمراقبين المستقلين، وكحد أدنى، لمنظمات إنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولدى القيام بذلك، إنهاء ممارسة عزل المحتجزين أو إيداعهم في أماكن سرية، وتوفير قوائم كاملة بأسماء جميع المحتجزين. وسيسمح هذا للسلطات ببدء تجميع أسماء المفقودين أو المختفين؛

(ج) إنشاء آلية، كجزء من أي اتفاق تفاوضي، لتمكين الإفراج السريع عن جميع السجناء السياسيين والمحتجزين تعسفاً والشروع في هذه العملية فور توقيع الاتفاق. وفي غضون ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للإفراج الفوري عن المحتجزين الأشد ضعفاً، بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ وذوو الإعاقة، بالاقتران مع استمرار المحادثات. ويمكن اعتبار هذه التدابير تدابير بناء ثقة تنطبق على جميع أطراف النزاع؛

(د) ضمان عدم العفو عن المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم دولية، مثل جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية، أو الأمر بارتكابها؛

(هـ) كفالة تضمين أي اتفاق شرط وصول وتقديم المساعدة الإنسانية بشكل فوري وفي الوقت المناسب إلى جميع المناطق المتضررة من النزاع، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الجمهورية العربية السورية؛

(و) حالما تتوقف الأعمال العدائية، تيسير عودة النازحين السوريين وأولئك الذين لجأوا إلى خارج البلد عودةً آمنة وكريمة، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ز) إتاحة تسجيل المواليد وتمكين جميع المعنيين من اكتساب أو استعادة هويتهم القانونية عن طريق آليات تسجيل مبسطة على الصعيدين المحلي والمجتمعي، نظراً لما تتسم به الهوية المعترف بها رسمياً، المؤيَدة بشهادة ميلاد أو بوثائق هوية أخرى، من أهمية حاسمة لإعمال أبسط الحقوق الأساسية؛

(ح) ضمان وصول مراقبي حقوق الإنسان السوريين والدوليين وحرية تنقلهم في جميع أنحاء البلد ليتسنى لهم تقييم الظروف، والإبلاغ عن الامتثال للالتزامات، والمساعدة على التأكد من احترام ضمانات الحقوق وسيادة القانون.

١٨- والمبادئ السالفة الذكر ليست تطلعية فحسب، بل هي قابلة للتنفيذ. وقد قدمت اللجنة إلى مجلس حقوق الإنسان تقارير منتظمة عن شبكة نقاط التفتيش التي أقيمت في جميع أنحاء المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والتي فُقد فيها سوريون. والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، وتوجيه اتهامات كاذبة في المحاكم العسكرية أو المحاكم الميدانية أو محاكم مكافحة الإرهاب جميعها أساليب استُخدمت لإبقاء عشرات آلاف الأشخاص رهن الاحتجاز، غالباً بمعزل عن العالم الخارجي، وفي ظروف يعجز اللسان عن وصفها. ووُثقت طوال فترة النزاع وفيات ناجمة عن التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وعن الإعدام بإجراءات موجزة في أماكن احتجاز معروفة وسرية على حد سواء. وقلما يحصل أقارب المحتجزين على معلومات عن أماكن وجودهم أو أسباب حبسهم أو حتى وفاتهم، هذا إن حصلوا عليها أصلاً. ونتيجة لذلك، لا علم لآلاف الأسر السورية بمصير ذويها المفقودين، وهل سبب ذلك هو النزاع أو النزوح أو الاحتجاز أو الوفاة أو الإعدام.

١٩- وكثيراً ما تحتجز الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية أشخاصاً، بلا سبب أو مبرر سوى أنها تريد استخدامهم لأغراض المساومة. وقد أُخذ مدنيون، لبعضهم أقارب يخدمون في القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية، رهائن لاستخدامهم في التفاوض على الإفراج عن رفاق السلاح أو الأقارب من أوضاع الاحتجاز. وفي كثير من الأحيان، ينتمي الأسرى إلى أقليات دينية ويعاملون معاملةً شنيعة، أو يُحتجزون في ظروف لا إنسانية أو يُعرضون للتعذيب أو لمعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. واستُخدمت إجراءات قضائية تعسفية لتبرير إعدام بعض المحتجزين بإجراءات موجزة دون استيفاء الحد الأدنى من الإجراءات القانونية الواجبة أو معايير المحاكمة العادلة.

٢٠- وعلى أطراف النزاع أن يولوا الأولوية، بعد طول تأخير، لمسألة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً. وهذا أحد المبادئ الرئيسية الكامنة وراء العملية السياسية التي بدأت منذ صدور بيان جنيف لعام ٢٠١٢[٢]. وثمة نقطة انطلاق واضحة وفورية تبين الرغبة في إنهاء النزاع ألا وهي الإفراج العام عن النساء والأطفال والشيوخ وذوي الإعاقة من جميع أماكن الاحتجاز. وينبغي القيام بذلك الآن، ليس فقط في سياق ما يجري من عمليات تبادل السجناء، بل باعتباره التزاماً من جميع الأطراف وتدبيراً من تدابير بناء الثقة.

٢١- وأي تسوية تتم عن طريق التفاوض لا بد أن تتضمن التزاماً بفتح جميع أماكن الاحتجاز أمام المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، ولا سيما اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة. وينبغي أن يشمل ذلك بادرة شفافة بالإفراج عن أسماء جميع المدنيين المحتجزين وأماكن احتجازهم في جميع أنحاء البلد.

(٢) انظر: A/66/865-S/2012/522، المرفق.

٢٢- وبالنظر إلى حجم ونطاق حالات المفقودين، سيلزم على الأرجح إيجاد آلية مستقلة ومحايدة ذات ولاية دولية لتنسيق وتجميع المطالبات، بما فيها المطالبات المتصلة بأشخاص تعرضوا للاختفاء القسري، وذلك من أجل تقديم جواب واف لأسر المفقودين. ويمكن تكليف هذه الآلية بتحديد العناصر الرئيسية اللازمة لتعقب المفقودين وتحديد هويتهم بكفاءة وفعالية، والمساعدة على تجميع المطالبات المقدمة إلى مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية، وتنسيق اتصالات مع أطراف النزاع من أجل تحديد مواقع المفقودين أو رفاتهم. وأحد العناصر الحاسمة في هذه الجهود هو التواصل مع أسر المفقودين وإشراكها لضمان إطلاعها على المعلومات والمستجدات كلما أتيحت.

٢٣- وينبغي أيضاً إيلاء الأولوية لوضع آليات لتخفيف وطأة بعض جوانب الأزمة الإنسانية الحادة التي يعاني منها البلد ولتيسير العودة المستدامة. وسوف تستدعي معالجة نزوح السكان المدنيين على نطاق غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية بذل جهود دولية متضافرة. وسيلزم بوجه خاص وضع آلية تكفل احترام حقوق اللاجئين والمشردين داخلياً في السكن والأرض والممتلكات. ويجب على حكومة الجمهورية العربية السورية أن تكفل احترام التغييرات التي يتم إدخالها على الإطار القانوني الحالي لحقوق الملكية لجميع السوريين والإلغاء الفوري لأي قوانين تكون تمييزية في القصد أو التطبيق أو تنتهك بأي شكل آخر حقوق الإنسان الأساسية. وسيكون من الضروري ضمان حق الأشخاص الراغبين في العودة إلى ديارهم في القيام بذلك. ومع أن هذه العملية عملية طويلة الأجل وتقنية فإنها تتطلب دراسة متأنية لقوانين الملكية الحالية في الجمهورية العربية السورية، وأي تنقيحات أو إصلاحات لتلك القوانين ينبغي أن تضمن حقوق الملكية والحيازة والإيجار للمدنيين الذين هجروا ديارهم تحت التهديد أو بدافع الحاجة.

٢٤- وتماشياً مع الممارسة السابقة، يرتكز هذا التقرير على أكثر من ٥٠٠ مقابلة ويلخص الاتجاهات التي استجدت على مدى الأشهر الستة الماضية في الجمهورية العربية السورية، ويركز بوجه خاص على تأثر المدنيين بالهجوم على تنظيم الدولة الإسلامية وباستخدام الحصار وسيلة حرب. وتقترح اللجنة مجموعة من المبادئ والمبادرات التطلعية، وتقدم توصيات بشأن كيفية تنفيذها من أجل تحسين أوضاع المدنيين في البلد ومساعدتهم على تحقيق ولو شيء من العدالة.

ثالثاً- التطورات السياسية والعسكرية

٢٥- دخل النزاع السوري عامه السابع. وبدأت تتبلور ديناميات عسكرية وسياسية جديدة. وبُذلت جهود وساطة دولية عديدة في محاولة لتعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة والتوصل إلى تسوية سياسية. وأدت الانتصارات العسكرية التي حققتها مؤخراً القوات الموالية للحكومة إلى إضعاف المعارضة وأثرت في محادثات السلام. والتوصل إلى توافق دولي في الآراء معقد بسبب تباين مصالح الأطراف. وطغى على هذه الاتجاهات ما تحقق مؤخراً من انتصارات عسكرية، بما فيها انتصارات الجيش السوري وقوات سوريا الديمقراطية على تنظيم الدولة الإسلامية في الرقة ودير الزور.

٢٦- وعلى الرغم من تطور ديناميات النزاع في الجزء الشرقي من البلد وارتفاع مستويات العنف في إدلب والغوطة الشرقية (ريف دمشق)، أدى استخدام وقف إطلاق النار، في بعض الحالات، إلى تراجع العنف. ومنذ فترة قريبة، أدى وقف لإطلاق النار نُفذ في تموز/يوليه ٢٠١٧

بوساطة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والأردن إلى انخفاض مستويات العنف في الجنوب الغربي من البلد، ولا سيما في درعا والقنيطرة والسويداء. وبصورة أعم، اتسم شهرا تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧ بجهود روسية لتفعيل اتفاقات محلية لوقف إطلاق النار مع الجماعات المسلحة، بما في ذلك في شمال محافظة حمص والغوطة الشرقية (ريف دمشق).

٢٧- وعلى الجبهة العسكرية، حقق الجيش السوري مكاسب كبيرة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الغنية بالنفط لاستعادة السيطرة على دير الزور. وفي هذا السياق، اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على "خط لتفادي النزاع" على طول نهر الفرات، بحيث تخضع المناطق الواقعة جنوب الفرات لسيطرة الحكومة والاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية، وتخضع المناطق الواقعة شمال النهر لسيطرة الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية. وقد يتصاعد التوتر بين الجيش السوري وقوات سوريا الديمقراطية حيال السيطرة على حقول النفط الاستراتيجية في دير الزور بعد أن أعلنت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ أنها تعتزم استعادة السيطرة على موارد البلد الطبيعية.

٢٨- وعلى الجبهة الشمالية، بدأت تركيا تعد لهجوم على قوات سوريا الديمقراطية في عفرين (محافظة حلب) وكثّفت قصفها للبلدات الخاضعة لسيطرة كردية في شمال سوريا من أجل تحجيم نفوذ حزب الاتحاد الديمقراطي. وفي محافظة إدلب، استمر تراجع الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا أمام تقدم القوات الحكومية، وانكفأت في جيوب معزولة، منقسمة ومهمشة سياسياً. وأتاح إضعاف هذه الجماعات المسلحة بروز هيئة تحرير الشام[٣] بوصفها الجهة الفاعلة الرئيسية في إدلب بعد أن ألحقت خسائر عسكرية فادحة بأحرار الشام. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، سعت هيئة تحرير الشام إلى تثبيت أقدامها في شمال غرب سوريا عن طريق إدماج جماعات أصغر مستحكمة محلياً في محافظتي حماة وإدلب وعن طريق السيطرة عنوة على الإدارة المدنية في إدلب. ومع ذلك، حالت احتجاجات مدنية واسعة النطاق دون إحكام هيئة تحرير الشام سيطرتها على المراكز الحضرية الرئيسية.

٢٩- وارتفعت أيضاً حدة التوتر بين الحكومة وحزب الاتحاد الديمقراطي في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٧، بعد إعلان السلطات الخاضعة لقيادة كردية انفرادياً عن اعتزامها إجراء انتخابات بلدية ومحلية من أجل إحكام السيطرة الإدارية على المناطق الخاضعة لهيمنة كردية. وعقب اندلاع الاضطرابات في عام ٢٠١١ وانسحاب السلطات السورية من الأراضي الكردية تمكن حزب الاتحاد الديمقراطي من توطيد سلطته وشرعنة مشروعه الرامي إلى إنشاء منطقة تتمتع بحكم ذاتي فعلي. وعلى الصعيد العسكري، واصلت القوات الكردية بسط سيطرتها على حقول الغاز والنفط الرئيسية بعد شن حملة عسكرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بدعم من الولايات المتحدة، لتحرير دير الزور.

٣٠- وعقب الاتفاق الذي أُبرم في أيار/مايو ٢٠١٧ بين الاتحاد الروسي وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية على إنشاء مناطق خفض التصعيد للحد من مستويات العنف في بعض المحافظات السورية، اجتمعت الدول الضامنة في أستانا يومي ١٤ و١٥ أيلول/سبتمبر لإجراء جولة جديدة من المحادثات والبت في تنفيذ الاتفاق على مدى ستة أشهر في شمال محافظة حمص والغوطة الشرقية

(٣) هيئة تحرير الشام ائتلاف جامع لفصائل متطرفة تقودها جماعة جبهة فتح الشام الإرهابية (جبهة النصرة سابقاً).

(ريف دمشق) ومحافظة إدلب. ورغم الاتفاق، ما برح الوضع في الغوطة الشرقية – المحاصرة منذ عام ٢٠١٣ – يتدهور بعد تكثيف الجيش السوري غاراته الجوية وعملياته العسكرية البرية، وتشديد الحصار، ومن ثمّ تفاقم الحالة الإنسانية لما يزيد على ٠٠٠ ٣٩٠ مدني. وعلاوة على ذلك، أضر الاقتتال بين الجماعات المسلحة بالسكان، على الرغم من وقف إطلاق النار المتفاوض عليه بين فيلق الرحمن وجيش الإسلام والاتحاد الروسي في تموز/يوليه وآب/أغسطس.

٣١- وصعّدت القوات الروسية والسورية عملياتها الجوية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ على محافظتي إدلب وحماة بعد شن هيئة تحرير الشام هجوماً على المواقع الحكومية في شمال محافظة حماة. وركزت الحملة على جيوب المعارضة المتبقية في محافظة إدلب وشمال شرق محافظة حماة، وعلى استعادة البنى التحتية الاستراتيجية مثل قاعدة أبو الضهور الجوية (انظر الفقرة ٧٦). وفي الوقت نفسه، دخلت قوات تركية إلى محافظة إدلب في إطار تطبيق اتفاق منطقة خفض التصعيد، وتزامن ذلك مع قصف مواقع هيئة تحرير الشام لدعم تقدم الجيش السوري الحر. وفي وسط البلد، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية، بعد حملة عسكرية استغرقت أربعة أشهر، تحرير مدينة الرقة من تنظيم الدولة الإسلامية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وأنشأت مجلساً مدنياً لإدارة المدينة.

٣٢- وتسارعت الحملات العسكرية طيلة شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، إذ حقق الجيش السوري انتصارات كبيرة في الجنوب، وأعلن في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر بسط سيطرته الكاملة على مدينة دير الزور. وفي الشمال الغربي، استمر تراجع النفوذ العسكري لهيئة تحرير الشام بعد انشقاق عنصرين كبيرين هما جماعة نور الدين الزنكي وجيش الأحرار. وتطورت الانشقاقات إلى أعمال عدائية بين هيئة تحرير الشام ونور الدين الزنكي وأثارت اشتباكات عنيفة في غرب حلب. وفي محاولة لوقف الاشتباكات، وقّعت الجماعتان اتفاقاً في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، وتوقفت الأعمال العدائية فوراً.

٣٣- وعلى الجبهة الدبلوماسية، وقع رئيسا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بياناً في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في مؤتمر قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في فييت نام، وأبرزا الحاجة إلى عملية إصلاح دستوري وتحديد موعد لإجراء انتخابات بإشراف الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل بدء مؤتمر القمة الثلاثية التركية الإيرانية الروسية بشأن الجمهورية العربية السورية بيوم واحد، اتفق الرئيسان بوتين والأسد على أن العملية العسكرية في الجمهورية العربية السورية شارفت على الانتهاء، وشددا على ضرورة إطلاق عملية سياسية تشمل عقد مؤتمر للحوار الوطني السوري في سوتشي بالاتحاد الروسي. وتضارب الآراء الروسية والأمريكية إزاء مستقبل دور قوات الولايات المتحدة في شمال سوريا، والتطلعات الكردية لتقرير المصير، والجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية سياسية في سوتشي ستبقى مسائل خلافية وستؤثر بلا شك في الجهود الرامية إلى بناء توافق دولي في الآراء بشأن التسوية السياسية للأزمة. وسعت المملكة العربية السعودية أيضاً إلى أداء دور في عملية السلام باستضافة اجتماع في الرياض، من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بهدف تشكيل وفد مشترك يمثل مختلف الفصائل المعارضة السورية في الجولة المقبلة من محادثات السلام في جنيف. وفي نهاية الاجتماع، أصدرت المعارضة السورية بيان الرياض ٢، الذي أعلنت فيه إنشاء هيئة مؤلفة من ٥٠ عضواً للمشاركة في محادثات جنيف والدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة، دون شروط مسبقة.

٣٤- وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، افتتح المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ستافان دي ميستورا، الجولة الثامنة من محادثات السلام السورية في جنيف، التي ركزت على العملية الدستورية وعلى تحديد موعد لإجراء انتخابات بإشراف الأمم المتحدة في سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤(٢٠١٥). وأرجأ وفد حكومة الجمهورية العربية السورية مغادرته لحضور المحادثات عقب إصدار بيان الرياض ٢، الذي رأت الحكومة أنه يتضمن شرطاً مسبقاً هو رحيل الرئيس الأسد من البلد. وعلى الرغم من أن المبعوث الخاص مدد المحادثات حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، لم يتحقق هدف إجراء محادثات مباشرة بين الحكومة والمعارضة.

٣٥- وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، زار الرئيس بوتين قاعدة حميميم الجوية (اللاذقية) وأعلن سحب جزء كبير من وحدات القوات الروسية عقب إعلان رئيس أركان القوات المسلحة الروسية تحرير كامل أراضي البلد من تنظيم الدولة الإسلامية. وفي ٢١ و٢٢ كانون الأول/ديسمبر، استضافت حكومة كازاخستان الجولة الثامنة من محادثات أستانا، التي ركزت على الحالة في مناطق خفض التصعيد وعلى الإفراج عن المحتجزين. وفي نهاية الاجتماع، أصدرت الدول الضامنة بياناً مشتركاً أعلنت فيه بدء الأعمال التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني السوري الذي سيعقد في سوتشي يومي ٢٩ و٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ورداً على ذلك، دعت أكثر من ٤٠ جماعة معارضة إلى مقاطعة مؤتمر سوتشي، بدعوى أن الاتحاد الروسي يحاول تجاوز المحادثات السورية التي تيسرها الأمم المتحدة في جنيف.

رابعاً- سقوط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

ألف- الرقة

٣٦- أعربت اللجنة في مرحلة مبكرة ترجع إلى شباط/فبراير ٢٠١٢ عن قلقها من احتمالات التشدد التي ينطوي عليها النزاع[٤]، ومنذ ذلك الحين، ما فتئت توثق الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية والمتطرفة. وباستخدام الهجمات العشوائية أو الهجمات ضد المدنيين، التي كثيراً ما اصطبغت بصبغة طائفية، قتلت هذه الجماعات عدداً لا يحصى من الرجال والنساء والأطفال. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، نفذ تنظيم الدولة الإسلامية تفجيراً انتحارياً في حي الميدان بمدينة دمشق، أسفر عن مقتل ١٧ شخصاً، بينهم عدد من أفراد الشرطة، وعن إصابة ٢٠ آخرين. وشنت الجماعة الإرهابية هجمات مماثلة على مشردين داخلياً فروا من المعارك في الرقة ودير الزور، ما أدى إلى مقتل وجرح العشرات، بمن فيهم نساء وأطفال (انظر المرفق الثالث، الفقرة ١٤).

٣٧- ومنذ عام ٢٠١٣، أعطى تنظيم الدولة الإسلامية الأولوية لبناء "دولة" أو "خلافة". وباستهداف القادة والناشطين المحليين واستغلال التفكك الاجتماعي والمجتمعات البائسة اقتصادياً، سرعان ما سيطر التنظيم على رقعة كبيرة من أراضي البلد، وجعل من مدينة الرقة عاصمة فعلية له. وأصبح اسم التنظيم مرادفاً للوحشية بعد أن صنفه مجلس الأمن في عداد الجماعات

(٤) انظر A/HRC/19/69، الفقرة ١٢٤.

الإرهابية[٥]. وقد أبلغت اللجنة عما خلصت إليه من استنتاجات بشأن ارتكاب تنظيم الدولة الإسلامية أعمال إبادة جماعية[٦] وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب[٧].

٣٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية أنها ستشن "عملية غضب الفرات" بهدف الاستيلاء على محافظة الرقة. وبعد أن تقدمت سريعاً في أنحاء المحافظة، شنت القوات في حزيران/يونيه ٢٠١٧ المرحلة الأخيرة من العملية لبسط سيطرتها على مدينة الرقة. ونُفذ هجومها البري بدعم جوي واسع من التحالف الدولي[٨]. ورغم نجاح القوات والتحالف الدولي في منتصف تشرين الأول/أكتوبر في طرد تنظيم الدولة الإسلامية، تخللت معركة مدينة الرقة انتهاكاتٌ ارتكبها جميع الأطراف ودفع المدنيون ثمناً باهظاً لها. وفي ذروة العملية، شن التحالف الدولي نحو ١٥٠ غارة جوية يومياً ما أسفر عن تدمير جزء كبير من مدينة الرقة[٩] وسقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين. وغادر نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص ديارهم هرباً من العنف، ولم يكن أمامهم من خيار سوى الانتقال إلى مخيمات للمشردين داخلياً تديرها قوات سوريا الديمقراطية، حيث مكثوا محتجزين (انظر المرفق الثالث، الفقرات ١٢-١٨). واستخدم تنظيم الدولة الإسلامية بعضاً ممن بقوا في المدينة دروعاً بشرية لمنع تقدم القوات المعادية.

١- الضربات الجوية للتحالف الدولي

٣٩- في ليلة ٢٠ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧، حوالي الساعة الحادية عشرة مساءً، نفذت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضربة جوية على مدرسة البادية في المنصورة (محافظة الرقة)، وهي منطقة كانت خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية حينذاك. وأبلغت اللجنة عن هذا الحادث أول مرة في تموز/يوليه ٢٠١٧[١٠] وترد استنتاجاتها مفصلةً في المرفق الرابع أدناه (الفقرات ٧-١١). وأجرت اللجنة ٢٠ مقابلة مع ناجين وأقارب للضحايا ومنقذين وسكان من القرية وأفراد كانوا في الموقع بعد الضربة الجوية، وخلصت إلى أن المدرسة كانت تؤوي أسراً مشردة داخلياً منذ عام ٢٠١٢. ولقي ١٥٠ شخصاً حتفهم من بين المقيمين في المدرسة الذين تجاوز عددهم المئتين. وحددت اللجنة هوية ١٢ ناجياً، أصيب عدد منهم بجروح خطيرة، بما في ذلك حروق شديدة وأطراف مبتورة. وكان من بين الناجين أربع نساء وستة أطفال، أصغرهم رضيع عمره ١٠ أشهر.

٤٠- وخلال إحاطة إعلامية للصحفيين نُظمت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧، تبنت فرقة العمل المشتركة التي أنشأها التحالف الدولي المسؤولية عن الغارة، مدعيةً أنها استهدفت ٣٠ مقاتلاً من تنظيم الدولة الإسلامية كانوا يستخدمون المدرسة. وذكرت فرقة العمل أنه لم يتسن لها التحقق من أن المدرسة كان يستخدمها مشردون داخلياً.

---

(٥) انظر A/HRC/27/CRP.3.

(٦) انظر A/HRC/32/CRP.2.

(٧) انظر A/HRC/27/CRP.3.

(٨) منذ عام ٢٠١٤، جرى تشكيل تحالف دولي يضم أكثر من ٦٠ بلداً لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية بوسائل شتى، بما في ذلك الضربات الجوية.

(٩) United Nations Institute for Training and Research (UNITAR), Operational Satellite Applications Programme (UNOSAT), "Syria: Ar Raqqa/Ar Raqqa governorate", Imagery analysis taken 21 October 2017, published 1 December 2017, available at http://unosat-maps.web.cern.ch/unosat-maps/SY/CE20130604SYR/UNOSAT_A3_Raqqa_Damage_Points_20171021.pdf.

(١٠) انظر A/HRC/36/55، الفقرة ٧٩.

٤١- والمعلومات التي جمعتها اللجنة لا تدعم الادعاء القائل إن ٣٠ من مقاتلي التنظيم كانوا في المدرسة وقت الغارة، ولا أن المدرسة كان يستخدمها التنظيم. بل إن الإصابات وطبيعة مبنى البادية تختلف اختلافاً واسعاً عن تقييم التحالف الدولي. والمعلومات التي تشير إلى أن المقيمين في المدرسة كانوا من الأسر المشردة داخلياً، بمن في ذلك عدد كبير من النساء والأطفال، وأن المدرسة كانت تستخدم لإيواء المشردين داخلياً منذ عام ٢٠١٢ هي معلومات من المفترض أن تكون متاحة بسهولة لفريق الاستهداف في التحالف. ولذلك، تخلص اللجنة إلى أن التحالف الدولي كان يُفترض أن يعلم طبيعة الهدف وأنه تخلف عن اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب أو تقليل وقوع خسائر عَرَضية في أرواح المدنيين وإصابات في صفوفهم والإضرار بأعيان مدنية، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وكان يُفترض أن يخلص التحقيق اللاحق الذي أجراه التحالف الدولي إلى وقوع عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين نتيجة هذه الواقعة.

٢- العمليات البرية لقوات سوريا الديمقراطية

٤٢- واصلت قوات سوريا الديمقراطية، في إطار حملات التجنيد القسري في المناطق الخاضعة لسيطرتها، تجنيد الرجال والأطفال للخدمة العسكرية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتلقى المجندون، بمن فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٣ سنة، تدريباً أساسياً، قبل إرسالهم إلى خطوط أمامية تدور فيها اشتباكات. ففي تموز/يوليه ٢٠١٧، جُند فتيان عمرهما ١٥ و١٦ سنة في قوات سوريا الديمقراطية في الطبقة (محافظة الرقة). وأُصيب أصغرهما لاحقاً في ذراعه أثناء القتال. وفي حالة أخرى، تعرض أحد سكان الرقة، بعد فراره من المدينة في منتصف تموز/يوليه ٢٠١٧، للتوقيف هو وأسرته عند وصولهم إلى الأراضي التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية واستجوبه مراهق كردي بزي عسكري. وجُندت فتيات أيضاً، وإن بدرجة أقل؛ فقد جندت قوات سوريا الديمقراطية مراهقة في الرقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويحدد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، الذي اعتمدته الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠٠٣، تحديداً لا تحفظ فيه سن الـ ١٨ عاما حداً أدنى لسن المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية، والتجنيد في الجماعات المسلحة والتجنيد الإلزامي في القوات المسلحة من جانب الحكومات.

٤٣- وتلقت اللجنة تقارير تفيد بأن قوات سوريا الديمقراطية طلبت من العائدين إلى تل أبيض (محافظة الرقة) أن يقدموا اسم رجل واحد من كل أسرة للتطوع في الخدمة العسكرية، وهو ما حال في واقع الأمر دون عودة بعض الأسر إلى ديارها. وفي حالات أخرى، اختارت الأسر الرحيل عن المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية تجنباً لأعمال انتقامية، بما في ذلك الاعتقال، بسبب رفض التجنيد. ووردت أيضاً تقارير عن التجنيد القسري للرجال في مخيمات المشردين داخلياً، وعن اعتقال بعض الرجال لرفضهم الانضمام إلى القوات.

٤٤- وتعرض صحفيون وناشطون للترهيب والاعتقال لإبلاغهم عن انتهاكات منسوبة إلى قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي في مدينة الرقة وتل أبيض والطبقة. وفي عدة حالات، اعتقلت القوات واحتجزت أقارب ناشطين مطلوبين فترات تصل إلى ستة أسابيع من أجل الحصول على معلومات عن أماكن وجودهم والضغط على الناشطين لتسليم أنفسهم. واعتقلت قوات سوريا الديمقراطية أيضاً أقارب أفراد من الجيش السوري الحر وتنظيم الدولة الإسلامية لاستجوابهم. وكان بين المحتجزين عدد من النساء والأطفال، منهم فتاة في السادسة عشرة وفتى

في العاشرة. وأفاد أفراد الأسر أنهم مُنعوا من الحصول على معلومات عن المحتجزين، بما في ذلك أماكن وأسباب احتجازهم. وأُفيد أن بعض المحتجزين الذكور تعرضوا للضرب والحرق بالسجائر ومُنع الدواء عن المصابين بأمراض مزمنة، مثل داء السكري.

٣- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

٤٥- في حزيران/يونيه ٢٠١٧، طوقت قوات سوريا الديمقراطية والجماعات المرتبطة بها، بما فيها الجيش السوري الحر وعناصر قبلية من محافظة الرقة[١١]، في بداية الأمر، مدينة الرقة وسيطرت على أجزاء منها بدعم جوي من التحالف الدولي. وبحلول ذلك الوقت، هجر المدينة ٢٠٠ ٠٠٠ من سكانها، حسب التقديرات، ولكن نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص بقوا محاصرين فيها. وإذا كان قد غادر المدينة معظم الذين استطاعوا ذلك، فإن آخرين مثل الشيوخ والمقعدين لم يكن أمامهم من خيار سوى البقاء. وقال بعض الذين أجريت معهم مقابلات إنهم قرروا البقاء خشية أن يصادر تنظيم الدولة الإسلامية منازلهم إن هم غادروها. وظهرت التقارير الأولى التي تفيد أن تنظيم الدولة الإسلامية يمنع المدنيين من الرحيل في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٧ واستمرت حتى نهاية الهجوم الذي استهدف طرد التنظيم من مدينة الرقة في تشرين الأول/أكتوبر.

٤٦- وكلما تقدمت قوات سورية الديمقراطية ميدانياً صعُب على المدنيين الفرار. وقبل حزيران/يونيه ٢٠١٧، سمح تنظيم الدولة الإسلامية لبعض المدنيين، بمن فيهم المرضى، بالرحيل إلى ريف الرقة الخاضع لسيطرته. ولكن عندما طوقت قوات سورية الديمقراطية المدينة، أوقف التنظيم هذه الممارسة، وأمر السكان المقيمين في ضواحي المدينة بالانتقال إلى مركزها. وفي أوائل آب/أغسطس، أمر التنظيم أسرة في حي البو سرايا بالانتقال إلى مبنى آخر أُصيب بضربة جوية بعد ذلك بساعتين. وتشير التقديرات إلى مصرع ٣٠ مدنياً في تلك الغارة. وبعد تطويق المدينة، صار من الأصعب على المدنيين أن يفروا جنوباً عبر الجسر القديم فوق نهر الفرات، بعد تحول المنطقة إلى خط جبهة وقيام التنظيم بزرع ألغام أرضية في المناطق التي فقد السيطرة عليها، ما أجبر العديد من المدنيين على دفع أموال لمهربين لتمريرهم عبر تلك المناطق.

٤٧- واستعمل تنظيم الدولة الإسلامية وسائل شتى لمنع المدنيين من مغادرة مدينة الرقة، فأمر المدنيين بالانتقال من الأحياء التي انسحب منها واستولت عليها قوات سوريا الديمقراطية، فضلاً عن استخدام القناصة وزرع الألغام الأرضية. وأفيد أن أسرة موسعة تضم أكثر من ٢٠ شخصاً كانت تهم بمغادرة المدينة في منتصف تموز/يوليه بعد أن اقتربت قوات سوريا الديمقراطية من حيها، غير أن التنظيم أمرها بالانتقال إلى منطقة غربية كانت لا تزال تحت سيطرته. وعندما حاولت الأسرة الفرار ليلاً عبر الجسر القديم، أطلق عليها النار قناصةُ التنظيم. ولحسن الحظ، لم يصب أحد. وتعرضت مجموعة أخرى مرت من نفس الطريق في أوائل آب/أغسطس لنيران قناصة التنظيم؛ وقُتل أربعة أشخاص، منهم امرأتان وفتاة معوقة في الحادية عشرة من عمرها، حين انفجر بهم لغم أرضي.

٤٨- وقد حاول تنظيم الدولة الإسلامية، إذ أمر المدنيين بالانتقال إلى مناطق كان يسيطر عليها ومنعهم فعلياً من الرحيل بالقنص وزرع الألغام الأرضية، تأمين مدينة الرقة من أي هجوم آخر باستخدام المدنيين دروعاً بشرية. وإذ تعمد مقاتلو التنظيم وضع المدنيين في مناطق معرضة

(١١) تتألف هذه العناصر أساساً من ميليشيا قوات الصناديد وجبهة ثوار الرقة.

للعمليات القتالية، بغرض تأمين تلك المناطق من الهجمات، فإنهم ارتكبوا جريمة حرب هي جريمة استخدام الدروع البشرية في محافظة الرقة[١٢]. وعلاوةً على ذلك، أشار عدد ممن أجريت معهم مقابلات إلى أن التنظيم أفتى بأن كل مَن يحاول مغادرة مدينة الرقة مرتد يهجر *دار الإسلام* إلى *دار الحرب* وأن ذلك يجيز استهدافه.

٤٩- ورغم استخدام المدنيين دروعاً بشرية، استمرت الضربات الجوية للتحالف الدولي بوتيرة سريعة كل يوم، ما أدى إلى تدمير جزء كبير من مدينة الرقة ومقتل أعداد لا تحصى من المدنيين، دُفن الكثيرون منهم في مقابر مرتجلة، بما في ذلك المنتزهات. وقال بعض من أجريت معهم مقابلات إنهم حاولوا استخراج الجثث من تحت الأنقاض، لكنهم لم يفلحوا في كثير من الأحيان لعدم وجود معدات ثقيلة. ومع تزايد عدد الضحايا، أعربت الوكالات الدولية عن قلقها إزاء الأخطار الذي تطرحها الجثث على الصحة العامة، بما في ذلك انتشار الأمراض.

باء- دير الزور

٥٠- على غرار ما حدث في الرقة، اقترنت العمليات العسكرية الناجحة لاستعادة دير الزور من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية بهجمات جوية متسقة، نفذتها في المقام الأول قوات موالية للحكومة، وأدت في واقع الأمر إلى تفاقم معاناة آلاف المدنيين الذين عاشوا تحت حكم التنظيم أكثر من ثلاث سنوات. وقد طوق مقاتلو التنظيم الأحياء الخاضعة لسيطرة الحكومة في مدينة دير الزور في حزيران/يونيه ٢٠١٤ ومنعوا عن السكان المحاصرين كل الإمدادات التجارية والإنسانية. وفي ٢٢ آب/أغسطس، شنت قوات موالية للحكومة بصفة رسمية هجوماً لاستعادة دير الزور وتمكنت في ٥ أيلول/سبتمبر من كسر الحصار الذي ضربه التنظيم لمدة ثلاث سنوات على أجزاء من المدينة[١٣].

٥١- وبعد اشتباكات دامت شهرين، أعلنت وزارة الدفاع السورية أن القوات الحكومية بسطت سيطرتها الكاملة على المدينة. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعلن التلفزيون الحكومي السوري تحرير محافظة دير الزور من تنظيم الدولة الإسلامية. وردد ذلك قائدُ أركان القوات المسلحة الروسية في اليوم نفسه، وأعلن أيضاً أن القوات الروسية استولت على مدينة دير الزور في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى الرغم من هذه التصريحات، استمرت على ما يبدو القوات الموالية للحكومة في تنفيذ عمليات جوية ضد ما تبقى من أهداف تابعة للتنظيم، لا سيما في بعض المناطق الصحراوية.

٥٢- وأشار مدنيون تمكنوا من الفرار من دير الزور إلى مستوى الدمار الذي شهدوه؛ واتفق أغلبهم على وصف الدمار الشديد الذي طال نحو ٨٠ في المائة من المدينة بسبب الضربات الجوية[١٤]. وأفاد العديد من الشهود أن القوات الموالية للحكومة لم تميز بين الأهداف العسكرية وغيرها وأن مئات المدنيين لقوا حتفهم في الغارات الجوية.

---

(١٢) انظر، على سبيل المثال، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، *المدعي العام ضد رادوفان كاراجيتش*، القضية رقم IT-95-5/18-T ، الحكم الصادر في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦ (أربعة مجلدات)، الصفحة ١٩٩، الفقرة ٥٢٥.

(١٣) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/31/68، الفقرات ١٢٧-١٢٩ لمعرفة المزيد عن الحصار الذي ضربه على دير الزور تنظيم الدولة الإسلامية.

(١٤) UNITAR, UNOSAT, "Syria: Deir Ez Zor, Deir Ez Zor governorate, Imagery analysis done 9 November 2017, published 21 November 2017, available at http://unosat-maps.web.cern.ch/unosat-maps/SY/CE20130604SYR/UNOSAT_A3_Deir_Ez_Zor_Damage_Points_20171109_Optimized.pdf.

٥٣- وقبل أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، دأب مقاتلو تنظيم دولة الإسلامية على منع المدنيين من مغادرة دير الزور بتسيير دوريات في الشوارع مساءً في أغلب الأحيان. وكل مدني يُقبض عليه وهو يحاول مغادرة دير الزور كان يُقتاد إلى أقرب مركز حسبة (شرطة التنظيم)، حيث كان عليه دفع غرامة لعصيانه الأوامر أو يعاقَب بالجلد. وبعد أيلول/سبتمبر، عندما اشتدت الغارات الجوية كثيراً وبدأ التنظيم يفقد سيطرته على السكان، عمت الفوضى وتعذر تسيير دوريات الحسبة في الشوارع فلجأ التنظيم إلى استخدام نقاط التفتيش. وعلى غرار ما جرى في الرقة، عمد التنظيم إلى وضع المدنيين في أماكن مكشوفة لتأمين المناطق من الهجمات، ويشكل استخدامه المدنيين دروعاً بشرية جريمة حرب.

٥٤- وبعد أن أدرك تنظيم الدولة الإسلامية عجزه عن صد الهجوم ضده، بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ حملة تجنيد قسري، فأصدر مرسوماً يقضي بتجنيد جميع الرجال المتراوحة أعمارهم بين ٢٠ و٣٠ عاماً. ولتنفيذ هذا المرسوم، أقيمت نقاط تفتيش في المدينة وريفها على حد سواء. وأوقفت الحافلات وسيارات الأجرة وفُتشت، وأُجبر الركاب الذكور على حضور دروس استتابة تلاها تدريب عسكري. وبعد بضعة أشهر، أُرسل الرجال مباشرةً إلى الخطوط الأمامية.

٥٥- وبحلول أيلول/سبتمبر، كان تنظيم الدولة الإسلامية قد فقد السيطرة على السكان، فاتجه عشرات الآلاف من المدنيين شمالاً نحو المناطق الخاضعة لسيطرة كردية (انظر المرفق الثالث). وحاول مئات آخرون عبور النهر الفرات على عبّارات كانت تُستخدم سابقاً في نقل البضائع والمركبات والماشية. وفي ١١ و١٢ أيلول/سبتمبر، هاجمت قوات موالية للحكومة عبارات وهي تعبر نهر الفرات عند قرية الخريطة. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، في حوالي الساعة ١٠/٣٠ صباحاً، شنت قوات موالية للحكومة غارة جوية على عبارة عند قرية الخريطة وعلى متنها ما بين ٤٠ و٥٠ شخصاً. فلقي ٣٠ مدنياً حتفهم، العديد منهم غرقاً. وأكد شهود أنه لم يكن على متن العبارة مقاتلون من التنظيم.

٥٦- وعلى نحو مماثل، شنت قوات موالية للحكومة في ٩ و١٠ أيلول/سبتمبر غارات جوية عند معبر البوليل على عبارات وهي تهم بالانطلاق على نهر الفرات. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً، أصابت غارة جوية معبر شامية الجزيرة حيث كان ينتظر مدنيون يحاولون الفرار. فقُتل في الهجوم ما لا يقل عن ٣٢ مدنياً، بينهم نساء وأطفال. ودلت صور للمخلفات قدمها أشخاص أجريت معهم مقابلات على استخدام قنابل عنقودية من طراز RBK-250 وRBK-500. واستخدام الذخائر العنقودية في المناطق المأهولة بالمدنيين هو بطبيعته عشوائي (نظراً لانتشارها الواسع عادةً وارتفاع نسبة الذخيرة الفاشلة، التي تستمر في تهديد حياة المدنيين بعد انتهاء الأعمال العدائية بسنوات). ولذلك يحظر القانون الدولي الإنساني العرفي استخدامها. ويشكل استخدام القوات الموالية للحكومة هذه الذخائر في مدينة دير الزور جريمة حرب هي جريمة شن هجمات عشوائية في منطقة مأهولة بالمدنيين.

خامساً- المشردون داخلياً

٥٧- شُرد ما لا يقل عن ٦,٥ ملايين سوري داخل الجمهورية العربية السورية نتيجة للأعمال العدائية، منهم ما يقرب من ٣ ملايين طفل. وشُرد أكثر من مليون من المدنيين السوريين في عام ٢٠١٧. ويتخذ التشرد أشكالاً عديدة. ففي بعض الحالات، كررت القوات الموالية للحكومة هجماتها على البنية التحتية المدنية في المناطق المحاصرة، ما أدى إلى نزوح المدنيين

الذين تمكنوا من الفرار، وشُرد آلاف المدنيين قسراً في إطار المصالحة، التي غالباً ما تتبعها اتفاقات هدنة وإجلاء محلية[١٥].

٥٨- والعديد من المدنيين الذين شُردوا قسراً من مناطق تسيطر عليها المعارضة جرى إيواؤهم في مدارس في إدلب غير مهيأة لاستقبالهم. ولم يكن أمام البعض الآخر من خيار سوى أن يقيموا في مخيمات مكتظة أو مدن غير مأهولة، حيث يفتقرون إلى الموارد الأساسية. وفي محافظة إدلب وريف حلب المجاور، يعيش المشردون داخلياً تحت تهديد القصف شبه الدائم (انظر الفقرات ٧٧-٧٩) ولا يحصلون على ما يكفي من المعونة الإنسانية. وعملاً باتفاقات الإجلاء، نقلت القوات الموالية للحكومة فئات سكانية متعاطفة معها إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة في محافظات حمص وطرطوس واللاذقية، حيث تسود ظروف أفضل كثيراً.

٥٩- وفي حالات أخرى، شُرد المدنيون نتيجة للأعمال العدائية أو فروا قبل أن تدركهم الاشتباكات. وأسفرت العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الرقة ودير الزور عن واحدة من أكبر موجات نزوح المشردين داخلياً منذ عام ٢٠١١. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧، انطلق عشرات آلاف السوريين من الرقة ودير الزور في رحلات محفوفة بالمخاطر، مجازفين بعبور الخطوط الأمامية والأراضي المزروعة بالألغام الأرضية، هرباً إلى مخيمات صحراوية تديرها قوات سوريا الديمقراطية في محافظتي الرقة والحسكة الشماليتين. ويبلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين فروا من الرقة ودير الزور ٣٢٠ ٠٠٠ نسمة. وفي شمال محافظتي الرقة والحسكة، احتجزت قوات سوريا الديمقراطية ٨٠ ٠٠٠ مشرداً داخلياً بغية التحقق من احتمال وجود صلات تربطهم بتنظيم الدولة الإسلامية. وبصرف النظر عن مشروعية التهديد الأمني، لا يمكن تبرير احتجاز قوات سوريا الديمقراطية جميع المشردين داخلياً من الرقة ودير الزور. ومن بين المدنيين المحتجزين حالياً نساء وأطفال وشيوخ وعاجزون وذوو إعاقة وغيرهم ممن لا يمثلون أي تهديد أمني ملح ولا يوجد سبب واضح يستوجب استمرار احتجازهم. وفي كثير من الحالات، يشكل استمرار احتجاز هؤلاء الأفراد سلباً تعسفياً للحرية واحتجازاً غير قانوني لآلاف الأفراد.

سادساً- العائدون وموانع عودتهم

٦٠- بالإضافة إلى الأوضاع الهشة للذين شُردوا داخل البلد، عاد قرابة ٦٠٠ ٠٠٠ سوري من الخارج وصاروا هم أيضاً في عداد المشردين داخلياً لتعذر عودتهم إلى ديارهم. وفي جميع أرجاء مدينة الرقة، تحول الأفخاخ المتفجرة والألغام الأرضية التي زرعها تنظيم الدولة الإسلامية والمتفجرات التي خلفتها الغارات الجوية دون إمكانية عودة المدنيين. أما المدنيون الذين شُردوا قسراً إلى إدلب بموجب اتفاقات الهدنة والإجلاء المحلية فلم يعودوا بعد إلى ديارهم.

٦١- والعديد من المشردين داخلياً شُردوا مرات عدة بسبب النزاع أو الصعوبات المتعلقة بضمان الحيازة وارتفاع أسعار الغذاء والسكن في أماكن النزوح. وبالإضافة إلى الآلاف الذين شُردوا داخلياً نتيجة للأعمال العدائية في الرقة ودير الزور، تعرضت أعداد كبيرة من المشردين سابقاً في إدلب للتشريد مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(١٥) سبق للجنة أن وثقت التشريد القسري للمدنيين على يد القوات الحكومية من شرق مدينة حلب (انظر A/HRC/34/64، الفقرة ٩٣)، ومضايا (ريف دمشق)، وبرزة وتشرين والقابون (شرق دمشق) (انظر A/HRC/36/55، الفقرة ٣٥) إلى محافظة إدلب.

وتفرض موجات النزوح ضغوطاً على المجتمعات المضيفة حيث يؤدي الطلب إلى ارتفاع أسعار الإيجار والسلع الأساسية، في حين تبقى فرص العمل محدودة. ويعاني المشردون، ولا سيما الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، معاناة أشد من غيرهم في التمتع بحقوقهم الأساسية، بما فيها الحق في السكن اللائق.

٦٢- وتشكل المخاطر المرتبطة بالنزاع، بما في ذلك احتمالات العنف أو التمييز أو الاحتجاز عوائق تحول دون عودة بعض الجماعات إلى مواطنها الأصلية فوراً. وعلاوةً على ذلك، يشكل الحجم الهائل للدمار والتلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب في جميع أنحاء البلد حواجز طويلة الأمد ستتطلب موارد كبيرة وإرادة سياسية لتطهير المناطق الملوثة وتأمينها، وإعمار المساكن والبنى التحتية، واستعادة النسيج الاجتماعي المجزأ لفئات المجتمع السوري.

٦٣- وفي هذا السياق، لا تزال اللجنة تتلقى تقارير عن التغييرات الفعلية والمقترح إدخالها على الإطار التشريعي لحقوق السكن والأرض والأملاك التي يمكن أن تحد بشكل جدي من قدرة المشردين داخلياً واللاجئين على العودة إلى ديارهم. فعلى سبيل المثال، يضع القانون رقم ٣٣ لعام ٢٠١٧ الناظم لإعادة تكوين الوثائق العقارية المفقودة أو التالفة جزئياً أو كلياً، والذي أُقر بمرسوم رئاسي صدر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، معايير مفصلة لتحديد الوثائق العقارية المفقودة أو التالفة والإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لإعادة تكوينها[١٦]. وعلى الرغم من أن أحكام القانون، ولا سيما إجراءات التبليغ، تمثل في ظاهر الأمر للحق في محاكمة عادلة، يبدو أن القانون لا يتناول حالة المشردين داخلياً ولا يتوخى أحكاماً لتبليغهم إذا ما كانت لهم مصلحة في قرارات إعادة تكوين وثائقهم العقارية بإجراءات إدارية أو قضائية.

٦٤- ويجري النظر في قوانين أخرى قد تؤثر في قدرة المشردين داخلياً على التمتع بأملاكهم. فعلى سبيل المثال، أشارت تقارير إلى طرح مشروع قانون مؤخراً في البرلمان السوري، يشترط دفع مبلغ قدره ٠٠٠ ٨ دولار أمريكي للإعفاء من الخدمة العسكرية، ويفرض غرامات مالية على من يتخلف عن الخدمة أو عن تسديد بدلها، وينص أيضاً على إمكانية حجز الحكومة على الأموال المنقولة وغير المنقولة[١٧]. وعلى الرغم من أن مشروع القانون لم يكن صدر رسمياً وقت إعداد هذا التقرير، قال عدد ممن أجريت معهم مقابلات إنه نافذ بصورة غير رسمية، وسلطوا الضوء على ما يواجهه المشردون داخلياً من صعوبات في الحصول على معلومات قانونية موثوق بها بشأن المسائل التي تؤثر في حقوق الملكية، وهو ما يمثل عقبة أخرى أمام حقهم في العودة إلى مواطنهم الأصلية.

سابعاً- المحتجزون والمفقودون

٦٥- ظل المدنيون، في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، يتعرضون للاعتقال التعسفي والتعذيب والاحتجاز في ظروف لا إنسانية. ودرج جميع أطراف النزاع على حرمان المحتجزين من حقهم في الإجراءات القانونية الواجبة وفي المحاكمة العادلة. وذكر محتجزون أُفرج عنهم في

(١٦) انظر www.sana.sy/?p=649244، "قانون ينظم إعادة تكوين الوثيقة العقارية المفقودة أو التالفة"، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٧) انظر www.sana.sy/?p=656572 "مجلس الشعب يقر مشروع قانون يتعلق بمن تجاوز سن التكليف للخدمة الإلزامية وآخر حول ربط السجل العام للعاملين في الدولة بوزارة التنمية الإدارية"، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

عام ٢٠١٧ من مرافق احتجاز حكومية، بما في ذلك فروع الأمن السياسي في حلب ودمشق، أنهم تعرضوا للضرب أثناء استجوابهم للإدلاء بمعلومات أو انتزاع اعترافات[١٨]. ويتسبب الاكتظاظ في الزنزانات والافتقار إلى مرافق صحية كافية وتفشي القمل بانتشار أمراض شتى، بما في ذلك الأمراض الجلدية. وفي كثير من الحالات، أُفرج عن محتجزين بعد أن دفعت أسرهم رشى إلى المسؤولين.

٦٦- وفي محافظات الرقة ودير الزور وحماة، احتجز تنظيم الدولة الإسلامية مدنيين اتُّهموا بانتهاك قواعده أو اشتُبه في تعاونهم مع قوات العدو، واحتجز أفراداً ينتمون إلى أقليات دينية وصحفيين وناشطين اتُّهموا بالإبلاغ عن انتهاكات نسبوا ارتكابها إليه. وفي أواخر تموز/يوليه ٢٠١٧، اعتقل التنظيم شاباً في جنوب محافظة دير الزور وضربه لحيازته كابلات للإنترنت، متهماً إياه بمساعدة القوات الحكومية. وفي واقعة أخرى حدثت في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، اعتقل التنظيم نحو ٤٠ فرداً من الطائفة الدرزية في ريف حماة، مواصلاً بذلك ممارسة الاحتجاز التعسفي للأقليات الدينية.

٦٧- واستخدمت بعض الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة مواقع احتجاز مؤقتة في المناطق الخاضعة لسيطرتها لحبس مدنيين. فعلى سبيل المثال، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ احتجزت جماعة نور الدين الزنكي ثلاثة مدنيين، منهم عضو في مديرية التعليم المجاني في دارة عزة (محافظة حلب). وحدثت الاعتقالات أثناء اشتباكات مع هيئة تحرير الشام في محافظة حلب. وأثناء الاحتجاز الذي دام شهراً، تعرض اثنان من المحتجزين على الأقل للضرب وأودعا رهن الحبس الانفرادي وأُجبرا على توقيع اعتراف ببصمات أصابعهم. وأُفرج عن اثنين من المحتجزين بعد مثولهما أمام قاض "عسكري" تابع للجماعة المسلحة.

٦٨- وخلال العمليات في الرقة ودير الزور، ادعت قوات سوريا الديمقراطية أنها احتجزت ١ ٣٩٧ مقاتلاً "إرهابياً"، معظمهم من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية الحاليين أو السابقين، من بينهم مئات المقاتلين الأجانب قدموا من نحو ٣٠ بلداً[١٩]. واحتُجز أيضاً نساء وأطفال مرتبطون بتنظيم الدولة الإسلامية. وفي حين أن قوات سوريا الديمقراطية أشارت إلى أنها تسعى إلى إعادة المقاتلين الأجانب وزوجاتهم وأبنائهم إلى بلدانهم الأصلية، فقد أفادت أن الدول رفضت حتى الآن استعادة رعاياها، الأمر الذي يضعهم في متاهة قانونية وإدارية. وأُفيد أن المواطنين السوريين المحتجزين بصفتهم من مقاتلي التنظيم سوف "يحاكمون" أمام "محاكم" مرتبطة بقوات سوريا الديمقراطية.

٦٩- ويفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التزامات واضحة على الدول وعلى جميع أطراف النزاعات غير الدولية فيما يتعلق بمعاملة وحماية الأشخاص المحتجزين لديها. وبصرف النظر عن مشروعية الاحتجاز، يحق للمحتجزين التمتع بظروف احتجاز تحترم كرامتهم المتأصلة بموجب المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، فضلاً عن أحكام القانون الدولي الإنساني العرفي.

(١٨) انظر أيضاً A/HRC/31/CRP.1.

(١٩) انظر People's Defense Units, "2017 Balance sheet of war — Syrian Democratic Forces", press release, 3 January 2018, available at www.ypgrojava.org/2017-Balance-Sheet-of-War-%E2%80%93-Syrian-Democratic-Forces.

ثامناً- الحياة تحت الحصار

٧٠- على مدى السنوات الخمس الماضية، أثر استخدام الحصار وسيلةً للحرب في المدنيين تأثيراً أشد من أي أسلوب آخر استخدمته الأطراف المتحاربة، وسمته الثابتة هي الحرمان من الحق في حرية التنقل والغذاء والمياه والتعليم والرعاية الصحية والحق في الحياة. وكان الحصار الأشد فتكاً هو الحصار الذي ضربته القوات الموالية للحكومة على شرق حلب في الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦[٢٠]. وما زال قرابة ٤٢٠ ٠٠٠ من المدنيين السوريين موجودين في مواقع محاصرة يعيش ٩٠ في المائة منهم الآن في ظروف مريعة في الغوطة الشرقية (ريف دمشق). ويعيش ٢,٩ مليون سوري آخرين في مناطق يصعب على الجهات الإنسانية بلوغها. ودأبت القوات الموالية للحكومة والجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية على منع إيصال المواد الغذائية الحيوية والسلع الصحية وغيرها من الإمدادات الأساسية إلى السكان المدنيين المحاصرين لحمل الجماعات المسلحة التي تحكمها على الاستسلام. وكما لاحظت اللجنة[٢١] في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، استخدمت القوات الحكومية التجويع أسلوب حرب في الحصار المفروض على مضايا (ريف دمشق)، وهو ما يشكل جريمة حرب[٢٢]. وأدى التجويع إلى سوء تغذية حاد، وكان له أبلغ الأثر على الحوامل والأطفال. ويتفاقم سوء التغذية بسبب المنع المتكرر لعمليات الإجلاء الطبي.

٧١- ودخل الحصار المطول المفروض على الغوطة الشرقية الآن عامه الخامس (انظر المرفق الثاني للاطلاع على التفاصيل). واتسم الحصار الذي تضربه القوات الموالية للحكومة على الغوطة الشرقية، شأنه شأن الحصار الذي ضُرب على الشطر الشرقي من مدينة حلب، بعدم إمكانية الحصول على مواد غذائية كافية وإيصال المعونة الإنسانية بكميات محدودة والحرمان من الإجلاء الطبي. وقد وثقت اللجنة استخدام أسلحة كيميائية وذخائر عنقودية محظورة في مناطق ذات كثافة سكانية عالية ووقوع هجمات على مدنيين وأعيان محمية، بما فيها مدارس ومستشفيات. ورغم أن المستشفيات أعيان محمية، فإنها تكافح في المناطق المحاصرة للعمل في مرافق متضررة كانت هدفا لهجمات متكررة[٢٣]، وغالباً دون أبسط التجهيزات والأدوية الأساسية التي مُنع إيصالها إليها. وخوفاً من القصف الذي يطال المستشفيات، كثيراً ما تختار النساء الحوامل الولادة في المنزل دون مساعدة طبية. وقد أذن مجلس الأمن، في قراراته ٢١٦٥(٢٠١٤) و٢١٩١(٢٠١٤) و٢٢٥٨(٢٠١٥) بإيصال المساعدة الإنسانية، بما فيها المساعدة الطبية، دون شروط إلى الفئات السكانية المحاصرة وتلك التي يصعب بلوغها في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، يستمر الحصار الوحشي على الغوطة الشرقية والمناطق المحيطة بها في دمشق.

تاسعاً- تداعي البنية التحتية المدنية

٧٢- منذ بدء النزاع السوري، كانت الهجمات التي شنتها جميع الأطراف على المدنيين والأعيان المحمية من سماته البشعة، وهي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. فقد تعرضت المستشفيات

(٢٠) انظر A/HRC/34/64.

(٢١) انظر A/HRC/31/68، الفقرة ١٢٠.

(٢٢) انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة ١٥٦.

(٢٣) انظر A/HRC/34/64، الفقرات ٣٠-٤٠.

ودور العبادة ومراكز الدفاع المدني والمناطق السكنية الكثيفة السكان والمنازل والمخابز والأسواق، وبدرجة أقل المدارس، لهجمات عشوائية دمرتها تدميراً، بل استُهدفت في أغلب الأحيان بهجمات متعمدة. لا يزال الأطفال في جميع أنحاء سوريا معرضين أكثر من غيرهم للعنف والأذى، ويستمر حرمانهم من الحماية التي تحق لهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل، التي انضمت إليها سوريا.

ألف- المستشفيات

٧٣- ما من مكان تجلت فيه الهجمات على الأعيان المدنية والمحمية أكثر من الهجمات على المستشفيات والمرافق الطبية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، بما في ذلك المناطق التي تحاصرها القوات الموالية للحكومة. وزادت وتيرة تلك الهجمات زيادة ملحوظة ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وخلال السنتين الماضيتين، أخذ العديد من المستشفيات والمرافق الطبية يؤدي عمله في أقبية محصنة أو في كهوف محفورة في الجبال، درءاً لها من الهجمات. وخشية الاعتداءات، عدل مديرو الرعاية الصحية عن استخدام شارات مميزة، كما يتطلب عادةً القانون الدولي الإنساني.

٧٤- وتُمنَح المستشفيات والوحدات الطبية والعاملون الطبيون حمايةً خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني بسبب مهامهم الإنسانية المحددة. وعلى أطراف أي نزاع أن يتخذوا تدابير محددة إضافية، قبل استهداف هذه الأعيان. بيد أن القوات الموالية للحكومة والجماعات المسلحة لم تقم في أي حالة مسجلة بتوجيه تحذير قبل مهاجمة المستشفيات أو الوحدات الطبية أو مراكز الدفاع المدني. والامتناع عن توجيه تحذيرات وعدم وجود أهداف عسكرية داخل المستشفيات وقربها إنما يثبت أن القوات الموالية للحكومة تتعمد استهداف البنية التحتية الطبية كجزء من استراتيجيتها الحربية، وهو ما يشكل جريمة حرب هي جريمة تعمد استهداف الأعيان المحمية. وفضلاً عن ذلك، تشكل الهجمات المتعمدة على العاملين الطبيين وسيارات الإسعاف جريمة حرب هي جريمة تعمد مهاجمة العاملين الطبيين ووسائل النقل الطبي.

٧٥- وخلال الفترة قيد الاستعراض، وثّقت اللجنة النمط المتواصل للهجمات المتعمدة التي تشنها القوات الموالية للحكومة على المستشفيات في محافظة إدلب (انظر المرفق الرابع، الفقرات ٢-٦) ومحافظة حماة (انظر المرفق الثالث، الفقرة ٢١) والغوطة الشرقية (انظر المرفق الثاني، الفقرات ٢٥-٢٨).

باء- المدارس

٧٦- في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تقدمت القوات البرية الحكومية في محافظتي حلب وحماة نحو محافظة إدلب من الشمال والشرق والجنوب، وترافق ذلك مع سلسلة من الضربات الجوية شنتها قوات موالية للحكومة على ما لا يقل عن سبع مدارس في ريف حلب المتاخم لمحافظة إدلب. وشُنت جميع الهجمات إلا واحداً في أوقات لم يكن فيها الأطفال موجودين، ما يدل على نمط من الهجمات يهدف إلى تدمير البنى التحتية وتقليل الخسائر في صفوف المدنيين قدر الإمكان. وتقع المدارس المتضررة في منطقة استراتيجية عسكرياً تؤدي إلى قاعدة أبو الضهور الجوية وخط السكك الحديدية الذي يربط بين حلب ودمشق. وبعد حصار دام عامين، استولى مقاتلو جبهة النصرة وأنصارهم على قاعدة أبو الضهور الجوية من القوات الحكومية

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥[٢٤]. ويمكن الاطلاع على تفاصيل عن الهجمات على المدارس في حلب في المرفق الرابع، الفقرات ٧-١٨. ووثّقت اللجنة أيضاً هجمات على المدارس في سياق الحصار الذي تفرضه القوات الموالية للحكومة على الغوطة الشرقية (انظر المرفق الثاني، الفقرات ٢٠-٢٣).

جيم- الأسواق

٧٧- استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير نمط الهجمات على الأسواق المزدحمة[٢٥]. فعلى سبيل المثال، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، في الساعة الثانية ودقيقتين ظهراً، أصابت سلسلة من الضربات الجوية السوق الرئيسية والمنازل المحيطة ومركز الشرطة السورية الحرة في الأتارب (محافظة حلب). وأسفرت الغارات الجوية عن مقتل ما لا يقل عن ٨٤ شخصاً، منهم ٦ نساء و٥ أطفال، وجرح نحو ١٥٠ آخرين. ويقع المكان المستهدف في منطقة مدنية ذات سكانية كثافة عالية. وكان في الجوار متاجر ومطاعم ومكاتب تجارية وبيوت أسرية فضلاً عن مدرستين وقت الدوام المدرسي (انظر المرفق الرابع، الفقرات ١٩-٣١ للاطلاع على التفاصيل).

٧٨- وتشير المعلومات المتاحة إلى أن الغارات شنتها طائرة روسية ثابتة الجناحين تستخدم أسلحة غير موجهة، بما فيها أسلحة صاعقة. وليس من شك في أن استخدام هذه الأسلحة في منطقة مدنية ذات كثافة سكانية عالية كان سيضر بالمدنيين. وأشار بعض من أُجريت معهم مقابلات إلى حدوث اقتتال بين هيئة تحرير الشام وجماعة نور الدين الزنكي في غرب محافظة حلب. وتلقت اللجنة أيضاً معلومات متضاربة عن هدف محتمل.

٧٩- إن على جميع الأطراف في أي نزاع أن تميز بين الأهداف العسكرية المشروعة من جهة، والمدنيين والأعيان المدنية من جهة أخرى، وأن تستخدم أساليب أو وسائل قتال موجهة إلى هدف عسكري محدد. ولا يوجد ما يدل على أن الهجوم المذكور أعلاه تعمد استهداف المدنيين أو سوق الأتارب. ومع ذلك، قد يرقى استخدام قنابل غير موجهة، بما فيها أسلحة صاعقة، في منطقة مدنية ذات كثافة سكانية عالية إلى جريمة حرب هي جريمة شن هجمات عشوائية تسفر عن قتل وإصابة مدنيين.

عاشراً- التوصيات

٨٠- إضافة إلى التوصيات الواردة أدناه، تكرر اللجنة التوصيات المقدمة في تقاريرها السابقة.

٨١- توصي اللجنة أطراف النزاع بأن تقوم، في سلوكها أثناء العمليات العسكرية وفي أداء دورها كأطراف متفاوضة، بما يلي:

(أ) وقف الانتهاكات ضد السكان المدنيين، بما في ذلك الإعدام بإجراءات موجزة وأخذ الرهائن والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛

(٢٤) انظر A/HRC/31/68، الفقرة ١٠٧.

(٢٥) انظر A/HRC/28/69، المرفق الثاني، الفقرة ٢-٨؛ وA/HRC/30/48، الفقرتان ٣٤ و٣٥؛ وA/HRC/31/68، الفقرة ٧٧.

(ب) الكشف عن مواقع جميع أماكن الاحتجاز، الرسمية و/أو السرية و/أو المؤقتة، وتوفير قوائم كاملة بأسماء جميع المحتجزين؛

(ج) إتاحة إمكانية الوصول غير المشروط إلى جميع أماكن الاحتجاز للمراقبين المستقلين، وكحد أدنى لمنظمات إنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛

(د) الإفراج عن الأطفال والنساء والشيوخ وذوي الإعاقة من جميع مراكز الاحتجاز على نحو ما نادى به المبعوث الخاص إلى سوريا؛

(هـ) إنشاء آلية، كجزء من أي اتفاق تفاوضي، لتمكين الإفراج السريع عن جميع السجناء السياسيين وغيرهم من المحتجزين تعسفاً؛

(و) ضمان إخضاع مرتكبي الجرائم للمساءلة وعدم اشتمال أي تسوية نهائية عفواً عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛

(ز) إنهاء أساليب الحصار لضمان وصول وتقديم المساعدة الإنسانية فوراً وفي الوقت المناسب إلى جميع المناطق المتضررة من النزاع؛

(ح) كفالة احترام حق العودة وتيسيره بشكل كامل عن طريق ضمان أن تكون تحركات جميع العائدين طوعية وخاضعة لموافقتهم المستنيرة إلى مواطنهم الأصلية وحماية جميع حقوق الملكية أو الإيجار.

٨٢- توصي اللجنة المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) دعم آلية مستقلة ذات ولاية دولية لتنسيق وتجميع المطالبات المتعلقة بالمفقودين، بمن فيهم الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري؛

(ب) ضمان ربط وكالات الأمم المتحدة والمانحين الرئيسيين من بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية توفير وتيسير التمويل والمساعدة لأنشطة الإعمار باستيفاء معايير متعلقة بالمساءلة وحماية حقوق الإنسان.

٨٣- توصي اللجنة التحالف الدولي بما يلي:

(أ) اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة للتقليل إلى أدنى حد من الضرر الذي يلحق بالسكان المدنيين، بسبل منها مراجعة جميع المبادئ التوجيهية التكتيكية المتعلقة بالاستهداف في إطار تنفيذ العمليات الجوية؛

(ب) إجراء مزيد من التحقيق في الادعاءات التي تشير إلى وقوع ضحايا في صفوف المدنيين بسبب الغارات الجوية، بسبل منها إجراء مقابلات مع الشهود، وإتاحة النتائج لعامة الجمهور.

٨٤- توصي اللجنة القوات الموالية للحكومة بما يلي:

(أ) الكف عن استخدام الأسلحة غير الموجهة والأسلحة ذات الآثار الواسعة النطاق، بما في ذلك الذخائر العنقودية والأسلحة الصاعقة، في المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية العالية.

Annexes

Annex I

[English only]

Map of the Syrian Arab Republic

Annex II

Siege of eastern Ghutah (Rif Damascus)

I. Evolution of the siege

1. Situated just northeast of Damascus, the rural enclave of eastern Ghutah is administratively part of the Rif Damascus governorate. It had originally been heavily forested, though with the expansion of Damascus, many neighbouring areas, particularly those in the north, were steadily cleared for development. Over the past 50 or so years, due to rising housing costs in Damascus, many people began relocating to villages on the outskirts of Damascus city. As a result, eastern Ghutah eventually became an extension of a greater Damascus. Of the cities in eastern Ghutah, Douma was the largest prior to the 2011 uprising, with a population of 600,000, and, at the time, the seventh largest city in the country. The total population of eastern Ghutah prior to the uprising was 1.5 million individuals. According to the most recent census conducted by the civilian local council in eastern Ghutah, around 390,000 individuals currently subsist in the enclave, comprising less than 70,000 families, with just shy of 100,000 of them internally displaced persons. Over 90 per cent of all besieged Syrian men, women, and children currently reside in eastern Ghutah.

2. Government forces initially laid siege to the opposition-held enclave in April 2013, where after soldiers at checkpoints began imposing stringent restrictions on the entry of humanitarian aid, including by impeding the delivery of food and vital medicine. On some occasions, soldiers demanded bribes to grant entry of even the most basic commodities. For the vast majority of the duration of siege, checkpoints served as opportunities for extortion, with pro-Government forces and armed groups both profiting off the desperation of the confined population.

3. Since 2013, inhabitants of eastern Ghutah have been incinerating plastic to generate electricity, when all fuel products coming from Government-held areas ceased. The process was completed by burning the plastic down, distilling and filtering it, and producing kerosene, benzene, and diesel. Civilians further produced natural gas by digging holes, filing them with animal waste, and covering them with plastic. By early 2015, Government forces had cut access to water in Douma. Besieged civilians began digging underground wells. Some 600 wells were dug and manual pumps installed to supply neighbourhoods with water. Children created seesaws on some pumps and played on them, in order to also pump water.

4. Between July 2014 and February 2017, residents of eastern Ghutah primarily relied on an elaborate network of manmade tunnels to smuggle in food and medicine, which helped to alleviate their suffering. Owing to bribery, food and commodities were also occasionally smuggled inside the besieged area through formal routes and sold in local markets at elevated prices. Many of those tunnels were *de facto* closed by pro-Government forces in February 2017 upon their recapturing of large swathes of municipalities in the eastern Damascus area (*e.g.*, Barza, Tishreen, and Qabun), and further closed as part of a local truce implemented between pro-Government forces and opposition groups in Qabun that May (see A/HRC/36/55, annex III, para. 6).

5. Since May 2017, the official closing of tunnels in eastern Ghutah has compounded the effects of the siege to unparalleled levels. International organisations including the United Nations have to seek and obtain Government permission prior to aid deliveries, efforts which are routinely denied. Aid deliveries on 30 October and 12 November were wholly insufficient. Supplies on 30 October, for example, were only granted for 40,000 individuals in the towns of Kafr Batna and Saqba. In December, pro-Government forces did not allow any humanitarian aid into eastern Ghutah. Over the preceding months, aid reached only ten or maximum 20 per cent of people in besieged areas countrywide. Though

intended to be de-escalation zone, aid deliveries into eastern Ghutah have been denied by pro-Government forces more often over the reporting period than in 2016.

6. Eastern Ghutah is currently under the primary control of two armed groups, namely Jaysh al-Islam (the Islam Army) and Faylaq ar-Rahman (the Rahman Legion). Both factions have consistently been attacking Government-held Damascus city with unguided mortars that have killed dozens of civilians, amounting in each instance to the war crime of launching indiscriminate attacks.[1] Other groups present in eastern Ghutah include Ahrar al-Sham, which controls the area of Harasta, and Hay'at Tahrir al-Sham, which maintains control over certain pockets.

7. Infighting between the terrorist group Hay'at Tahrir al-Sham and Faylaq ar-Rahman on one side, and Jaysh al-Islam on the other was rampant in April and May 2016, in April 2017, as well as over July and August 2017. The impact of armed group and terrorist organisation infighting posed grave risks to civilians living under their control. Specifically, civilians were denied freedom of movement within the enclave, which impacted upon their ability to access farmlands. The inability to cultivate land and produce food locally led to an increased reliance on the use of tunnels. Prior to their closing, however, infighting between rebel factions also affected the regularity of tunnel access.

8. In September 2017, Government forces closed the Wafidin crossing point close to Douma, which served as an entry point for goods and which was manned by pro-Government forces on one side and by Jaysh al-Islam on the other. By November, prices for basic commodities surged drastically. One kilogram of sugar now costs between 10,000 and 16,000 Syrian lira. One kilogram of tea costs 100,000, of salt 20,000, of vegetable oil 12,000, and one box of powdered milk between 20,000 and 25,000 lira. Many families in eastern Ghutah currently subsist on $10 to $15 USD a day, though the cost of living would require a salary of $50 to $100 USD per family per day. While seasonal vegetables remain available, very little red meat or poultry can be found.

9. Just as pro-Government forces markedly heightened aerial and ground operations on eastern Ghutah in September 2017, cases of acute malnutrition become more prominent, with several children having since died of preventable illness such as organ failure exacerbated by malnutrition. The Commission has documented numerous instances in which children suffered immeasurably as a result of malnutrition in eastern Ghutah. Around the same time, women began increasingly experiencing difficulties producing breastmilk due both to malnutrition and stress, further leading to malnutrition of their babies. Many individuals throughout eastern Ghutah are currently subsisting on one meal a day.

10. Siege conditions have further pushed armed actors in eastern Ghutah to loot food and medical supplies from civil society organisations and aid warehouses. Reportedly, on 19 October, at approximately 11 p.m., a group of around 40 armed men wearing balaclavas attacked a Provincial (governorate) Council aid warehouse in Hammourieh. They had spread across the centre of Hammourieh and erected a checkpoint 25 metres away from the warehouse. The armed men broke down the door, stormed the warehouse, and carried stored foodstuffs out and into trucks parked at the entrance. Due to their masks, civilians near the scene were unable to identify any of the armed men. Around one hour after the attack, beleaguered civilians rushed to the warehouse and began taking foodstuffs as well, rendering the warehouse empty of its stocks. On the same evening, another Provincial Council aid warehouse had been attacked by armed men, as well as a third the next

[1] Both factions have consistently been attacking Government-held Damascus city with unguided mortars that have killed dozens of civilians. After the tightening of the siege in February, armed groups began increasingly relying on rockets capable of reaching mid- and long-range areas. For example, on 17 November, a woman was left severely disabled after armed groups launched rockets into Damascus. On 19 November, shortly after 3:00 pm, armed groups located in Jobar or Harasta launched an improvised, 20-metre range rocket from the besieged enclave which struck a crowded city street (Mazza 86) on which two schools are located. One witness recalled hearing the typical "whistle" of the rocket, followed by a large explosion. Three civilians were killed in the attack, and their car destroyed. Minutes later, a similar rocket landed in an open area some dozens of meters away. Similarly, dozens more civilians died on 20 November when armed groups launched attacks against Damascus city. The Abdullah bin Rawaha mosque was reportedly damaged on the same day.

morning. Several similar incidents occurred throughout late October, including in other areas such as Beit Sawa.

11. The United Nations Security Council has issued numerous resolutions calling "on all parties to lift all sieges on populated areas, including in … Eastern Ghouta" (Res. 2139); expressing deep disturbance "by the continued, arbitrary and unjustified withholding of consent to relief operations and the persistence of conditions that impede the delivery of humanitarian supplies to destinations within Syria, in particular to besieged and hard-to-reach areas" (Res. 2165); and expressing grave concern at the "the use of starvation of civilians as a method of combat, including by the besiegement of populated areas" (Res. 2258). Despite these resolutions, the brutal siege of eastern Ghutah endures.

12. The UN Special Envoy for Syria, Staffan de Mistura, has further commented that "besiegement belongs in the Middle Ages".[2] The siege of eastern Ghutah has been characterised by pervasive war crimes including the use of prohibited weapons, attacks against civilian and protected objects, starvation as a method of warfare leading to severe acute malnutrition, and the routine denial of medical evacuations. Indeed, Government forces routinely deny humanitarian evacuations for wounded and sick civilians and fighters until surrender (truces) and subsequent evacuation, granting it only in rare instances when successful exchanges can be carried out (see A/HRC/36/55, para. 27).

II. Use of prohibited weapons

A. Chemical weapons

13. During the period under review, Government forces continued to use chemical weapons against armed group fighters in eastern Ghutah. After using chlorine against Faylaq ar-Rahman fighters in Ayn Tarma, Zamalka, and Jowbar (Damascus) in early July (see A/HRC/36/55, para. 71), the Commission documented the use of chemical weapons against Ahrar al-Sham fighters in Harasta. In the early morning hours of 18 November, a number of weapons fell on the Harasta frontline. Minutes later, 25 fighters suffered from a combination of symptoms including blurred vision, unconsciousness, contracted pupils, shortness of breath, nasal secretions, vomiting, and headaches. Two other fighters who went to the rescue reported experiencing similar symptoms. Victims were taken to a medical point where their clothes were removed, they were washed with water, and given oxygen, atropine, and pralidoxime. There were no fatalities. Most of the fighters were released from the medical point within 24 hours, though some reported suffering from symptoms up to three days later.

14. The symptoms reported and treatments described are consistent with a small-scale chemical attack involving an organo-phosphorous pesticide. The small number of casualties, the absence of fatalities, and the relatively mild symptomology with quick recovery all suggest that a small dose of chemical agent was released on the Harasta frontline. Some interviewees also reported that it rained shortly after the attack, which would have limited effects farther away.

15. The information available is insufficient to establish the weapons delivery system. Some victims said they did not see the weapon that caused the explosion, which released white smoke, and others said it was caused by an artillery shell. Second-hand information suggesting the agent originated from a hand-grenade, which would be an extremely unlikely delivery system, was denied by victims. While the Commission is unable to establish the delivery system, it notes that the attack follows a pattern of Government forces using chemical weapons against fighters in eastern Ghutah, including in three instances in July, and that there are no documented incidents of armed groups using organo-phosphorous pesticides. Interviewees consistently said they believed the weapon originated from Government forces positions. It is therefore concluded that there are reasonable

[2] UN NEWS CENTRE, *'Medieval' sieges, barrel bombs are 'disgusting reality' in Syria — senior UN officials*, 23 June 2016, *available at* www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=54308#.Wlu0BK6nHIU.

grounds to believe that Government forces used chemical weapons in Harasta on 18 November.

16. The use of chemical weapons is prohibited under customary international humanitarian law regardless of the presence of a valid military target, including when used against enemy fighters, as the effects of such weapons are designed to cause superfluous injury and unnecessary suffering.

B. Cluster munitions

17. Pro-Government forces further used cluster munitions in densely populated civilian areas on at least three occasions in eastern Ghutah during the period under review, continuing a pattern previously documented in Douma (Rif Damascus),[3] Aleppo,[4] Dayr al-Zawr,[5] and Idlib.[6] All three documented incidents took place over the span of four days. Given their typically wide dispersal pattern and high dud rate, which continues to endanger civilians years after a cessation of hostilities, cluster munitions are inherently indiscriminate weapons when used in densely populated civilian areas. In such cases, including the two incidents described below, their use constitutes the war crime of launching indiscriminate attacks in a civilian populated area.

18. At around 7 a.m. on 15 November, residents in Saqba awoke to the sound of explosions, which injured seven persons, including one girl. Approximately half an hour later, another explosion was heard. Eyewitnesses recalled that a few seconds later, a number of smaller bombs exploded. In total, ten persons were injured including two women and four children under the age of 15. Subsequently, on 18 November, at around 3.30 p.m., three weapons struck a residential area in Hammourieh. When rescuers were arriving to the hospital with those injured by the first weapon, a second weapon released numerous bomblets hitting the vicinity of the hospital, which was located in a residential area. One man was killed and at least 25 persons were injured in the second incident, including three children, one of whom received surgery. Images of weapons remnants taken at the scenes of the 15 and 18 November incidents show multiple 3-O-8 rocket assisted mortar cargo canisters and their O-10 submunitions. These are cluster bombs fired from either the M-240 towed mortar or 2S4 Tyulpan self-propelled mortar gun, both of which are systems that Syrian and Russian forces are known to possess.

19. Throughout the afternoon of the following day, on 19 November, Douma was struck by a series of weapons resulting in the killing of six persons, including one child. The weapons impacted residential areas and al-Quwatly street, one of the city's main shopping streets. Of the 143 injured in Douma throughout that day, 25 were women and 26 were children. The victims sustained varying degrees of injuries with 50 requiring hospitalisation. Photos provided by interviewees display typical fragmentation pattern from cluster submunitions on concrete and a parachute for a O-10 cluster submunitions deployed from rocket-assisted 240 mm cluster bombs.

III. Attacks against protected objects

A. Schools

20. Over the span of three weeks, between mid-October and early November, an alarming number of schools and kindergartens were impacted by bombardments in eastern Ghutah. Incidents that occurred in October were caused by ground shelling; in November, schools were hit with air dropped munitions. Fearing further attacks, the majority of schools were closed down, leaving thousands of children deprived of education. While schools may be made the object of attack when used for military purposes, such attacks require prior

[3] A/HRC/34/CRP.3, paras. 57 and 59.
[4] A/HRC/34/CRP.3, para. 54; A/HRC/34/64, paras. 33–35.
[5] A/HRC/34/CRP.3, para. 58.
[6] A/HRC/34/CRP.3, para. 56; A/HRC/36/55, para. 65 and annex II, para. 18.

warning when the school is located in a densely populated civilian area, as would be the case for the incidents documented. In none of the following incidents, however, were warnings issued.

21. At around 10.40 a.m. on 16 October, a shell fell in a lane next to the Ghosn Zeitoun school in Kafr Batna. More than 150 children were gearing up to leave the school after attending classes, when an explosion was heard, later identified by interviewees as a shell likely fired from pro-Government forces' positions. A female teacher and her 8-year-old daughter who were leaving school were killed by shrapnel, and the teacher's 5-year-old son sustained injuries to one leg and his hands. Following the incident, the school reduced the number of shifts, operating only from 6 to 9 a.m.

22. On the morning of 31 October, at 10.30 a.m., a shell hit the playground of the Mohammad Nasser Ash'Osh primary school for boys in Jisreen. The school, attended by more than 400 pupils, is located in the centre of Jisreen, surrounded by residential buildings. There is a kindergarten across from the school. As with the incident on 16 October on the Ghosn Zeitoun school, students had just finished classes. The shell killed five boys aged eight to 11 years, and an elderly man who was selling candy close by. At least 26 other boys were injured, as well as one girl in the vicinity. Several of the injuries required immediate surgery, with one boy's feet having been amputated. The school's gate and one wall were destroyed. Following the incident, the school adopted an "emergency" schedule, holding only two classes a day.

23. In one single day, on 8 November, three schools were impacted by airstrikes in eastern Ghutah. The same school complex hosting the Ghosn Zeitoun school, previously hit on 16 October, was struck again though this time by an airstrike. At 1 p.m., an airstrike hit the pavement in front of Basma Amal school, also in Kafr Batna, causing severe damage to the classrooms. Shortly afterwards, at 2.30 p.m., an airstrike hit the Tamayoz kindergarten in Hammourieh. About 240 children attend the kindergarten, which is adjacent to a hospital. There were no casualties among pupils in any of the 8 November incidents, as the Education Directorate instructed all schools to close for security reasons just two days prior.

B. Hospitals

24. Attacks on medical facilities are one of the longest running patterns of violations of the conflict in the Syrian Arab Republic. In besieged areas, hospitals often operate from damaged facilities that have been made the object of repeated attacks over years (see A/HRC/34/64, paras. 30–40), and without the most basic equipment and medication. Hospitals, clinics, and medical points are regularly attacked for attending to the wounded, as part of a strategy to erode the viability of civilian life in opposition-held areas. Attempts to protect the facilities by changing their names or moving underground have often proved unsuccessful (see A/HRC/36/55, paras. 62–66). Hundreds of medical workers have been killed and injured, and countless others have sought refuge abroad. Together, these factors have resulted in a severe weakening of the medical system countrywide, with devastating impact on besieged civilians, particularly vulnerable groups such as children, expectant mothers, the elderly, and those with chronic illnesses. During periods of intense bombardment, such as the one in eastern Ghutah on 8 November, the hundreds of casualties in need of care far exceed the capacity of hospitals to provide it, resulting in inadequate treatment and preventable deaths.

25. On 13 September, at 1.30 p.m., two artillery shells hit Al-Hekma hospital in Kafr Batna, with two more shells landing in its immediate vicinity. Al-Hekma hospital is the main trauma facility of the area. As the hospital had been hit several times in previous years, medical staff stopped using the building's upper floors, which were more frequently impacted in the other attacks. The 13 September attack resulted in four people being injured, among them two patients, including a woman, and one hospital worker. The emergency and recovery rooms were also both damaged, as was hospital furniture including beds, tables, and a solar panel. Medical staff said they believed that the attack was carried

out as reprisal against them for having treated a large number of civilians who were injured in pro-Government forces' bombardments in the days preceding the shelling.

26. Between 14 and 17 November, 84 people were reportedly killed and another 659 injured. On the afternoon of 20 November, when hospitals were overwhelmed with casualties, shells believed to have been launched from pro-Government forces' artillery positions in Al-Maliha impacted the Kafh hospital and its surroundings in Kafr Batna. One shell hit the roof of the hospital damaging water tanks and electrical installations. A second shell hit the front of the hospital's main entrance injuring a hospital worker in the head. Another two shells landed near the hospital, killing a woman and her four children, including two girls, aged between 2 and 11-years-old.

27. In both incidents, interviewees denied the presence of fighters or other military objectives in the hospitals. No warnings were issued prior to the attacks. Hospitals, medical units, and medical personnel are afforded "special protection" under international humanitarian law as a result of their specific humanitarian function, and parties to a conflict must take additional, specific measures prior to targeting such objectives. Throughout the entire Syrian conflict, in no instances has the Commission documented that pro-Government forces ever gave warning prior to attacking hospitals or medical units. Such attacks constitute the war crime of intentionally targeting protected objects.

IV. Medical evacuations

28. Until the initial closures of tunnels in February, only about 80 patients out of 700 estimated to be in need were able to leave eastern Ghutah to obtain treatment in Damascus city. Those who left fell into two categories: one group were patients, such as those in need of open-heart surgeries, who could only obtain treatment in Damascus as it was the only city with the required specialists. The second group were patients, including those requiring dialysis, who could be treated in eastern Ghutah were it not for the fact that siege conditions prevented the required medication and equipment from reaching those in need. In both groups, specific difficulties were faced by men and women. Men under the age of 42 risked being conscripted by Government forces once they reached Damascus city. Further, if a husband left for treatment, life for his wife and children became increasingly difficult. Women and girls in need of medical care faced additional challenges as armed groups in eastern Ghutah only allowed them to travel if accompanied by *mahram* (male guardian). In practice, this meant that a seat for evacuation that could have been taken by another patient was instead used for the *mahram* who did not medically need it.

29. After the complete closure of tunnels in May, all movement of patients was halted, leading to a desperate situation for those sick and wounded. Healthcare practitioners reported that the closure of tunnels led to shortages of medical equipment and medication, which — compounded by malnutrition — exacerbated existing medical conditions for countless civilians.

30. By early October, an estimated 368 patients, including 101 women and 48 children, required urgent medical evacuation. Among them were two girls under the age of three, one requiring heart surgery and the other chemotherapy. Requests for evacuations were submitted to the Syrian Arab Red Crescent (SARC) and followed a heavily bureaucratic process including having to go through the Ministry of Foreign Affairs, the Ministry of Health, and obtaining authorisation by all parties controlling checkpoints along the route patients needed to take. In October, a woman and 14-year-old girl were taken to Damascus for treatment but reportedly only because they were exchanged for a member of Faylaq al-Rahman. Another four patients were reportedly evacuated in October.

31. By December, the number of patients requiring evacuation had risen to 529. In an attempt to assist the gravest cases, 29 patients with severe injuries and chronic diseases were selected for immediate evacuation. While waiting for evacuation, at least two children died, and nine men refused to leave eastern Ghutah because they feared being arrested by Government forces. Their names were replaced with those of other patients. Requests to pro-Government forces for guarantees that patients would not face reprisals went unanswered. Between 26 and 28 December, 29 patients were evacuated to Damascus in

exchange for a number of civilians held by armed groups in Douma (see A/HRC/36/55, paras. 46–48).

V. Conclusion

32. Entering its fifth year, the siege of eastern Ghutah has been marked by increasingly cynical means and methods of warfare, which have led to the worst documented cases of malnutrition over the course of the Syrian conflict. Characterised by pervasive war crimes, including the use of prohibited weapons, attacks against civilian and protected objects, starvation leading to severe acute malnutrition, and the routine denial of medical evacuations, the siege of eastern Ghutah continues to primarily affect the hundreds of thousands of civilians subsisting in the besieged enclave. The Commission has thoroughly documented how all parties to the conflict use siege warfare in order to erode the viability of life under the control of opposing sides, in an attempt to compel surrender (see A/HRC/36/55, para. 18). On the part of armed groups operating in eastern Ghutah, concerted, indiscriminate attacks using unguided mortars continue to kill and injure dozens of civilians in Government-held Damascus city.

Annex III

Internally displaced persons

1. Beyond civilian casualties and destruction of civilian property wrought by campaigns to combat and ultimately defeat ISIL in Raqqah and Dayr al-Zawr,[1] aerial and ground operations during the period under review triggered one of the single largest waves of internally displaced persons since the inception of the conflict. By June, tens of thousands of Syrian men, women, and children from Raqqah and Dayr al-Zawr began perilous journeys to escape both locales by crossing active frontlines and risking landmines, only to relocate to desert camps administered by the SDF in northern Raqqah and Hasakah governorates. The total number of displaced persons who fled Raqqah and Dayr al-Zawr since July stands at over 319,000 individuals — comprising at least 90,000 from Raqqah, and at least 229,000 from Dayr al-Zawr.

2. Beginning in May, the SDF, Asayish (Kurdish civilian police), and Kurdish military intelligence employed a systematic vetting procedure to assess the threat of all individuals fleeing Raqqah and Dayr al-Zawr for possible connections to ISIL. Tens of thousands of individuals who fled clashes were required to cross checkpoints and register in SDF-controlled camps for vetting, where SDF confiscated every encamped individual's identification documents (national card, family booklet, and/or passport). SDF initially established three emergency transit points where displaced persons transferred through prior to being sent on to larger camps: two are located in southern Hasakah (al-Karama and al-Shadadi camps), and one northwest of Raqqah city (al-Twehnah camp).

3. As hostilities increased so too did the rate of internally displaced persons, whereupon four larger, informal camps/managed sites administered by SDF began receiving hundreds of daily new arrivals. These camps currently host approximately 20,000 internally displaced persons in each, totalling at least 80,000 individuals. They are scattered throughout desolate areas in Kurdish-held northern Syria, and located in al-Sad near Arisha, and Mabrouka village (Hasakah), and Ain Issa Cotton Factory and Slouk village (Raqqah).

4. Through the use of road closures, checkpoints, and the requirement of transit permits, SDF created a coercive environment whereby Syrians displaced from Raqqah and Dayr al-Zawr who fled north were left with no choice but to transit through camps, amounting to *de facto* detention from the moment of capture. Many were driven to the camps in pickup trucks by armed SDF, while those able to find and pay smugglers evaded the vetting process. During the reporting period, conditions throughout all camps failed to meet satisfactory conditions of shelter, hygiene, health, safety, and/or nutrition.[2] SDF soldiers further regularly extorted money from internally displaced persons in exchange for food, water, and for returning their identification documents to leave the camps. Though located primarily in the Syrian desert, the advent of winter has rendered encamped internally displaced persons more vulnerable to exploitation and abuse.

A. Conditions in camps of internally displaced persons

5. Displaced persons in al-Sad, Mabrouka, and Ain Issa Cotton Factory camps frequently reported a lack of even the most basic resources in each, though to varying degree. In al-Sad (Hasakah), some internally displaced persons recalled sleeping on the desert soil upon arrival because no tents were provided to them. Those in need of medical treatment often were not granted medical evacuations to a city hospital in Hasakah unless they could pay SDF camp authorities. One encamped civilian described only witnessing a physician onsite when children required care. At times, access to food was limited to one loaf of bread per day. Access to water was also limited, with one 20-litre tank distributed per day per family, which had to be rationed for cooking, drinking, and sanitation.

[1] See A/HRC/37/72, paras. 36–41 and 50–56.

[2] Guiding Principles on Internal Displacement, United Nations Economic and Social Council, E/CN.4/1998/53/Add.2, 11 February 1998 [hereinafter "UN Guiding Principles"], at Introduction 3(c), and Principles 18–19.

6. On 22 October, civilians in al-Sad camp organised a protest against SDF, hoping their demonstration would allow them to leave. The protest was ultimately quelled after SDF soldiers fired their guns into the air. Ultimately, once vetted, some internally displaced persons were still forced to pay $100 to exit al-Sad camp. One family was forced to pay $100 per vehicle to leave, even though the SDF administration lost their identification documents. The same family was unable to depart towards Kurdish-held areas, and was instead diverted by SDF towards northern Idlib. There, displaced for the second time, they were met again by tents in the winter.

7. Equally inadequate living conditions were echoed by civilians in Mabrouka camp, located in Ras al-Ayn countryside (Hasakah). There, internally displaced persons recalled a lack of access to sufficient food, water, and medical care, though tents, mattresses, and blankets were distributed to new arrivals. Additional water had to be purchased, with 20 litres costing over $9 USD. Some civilians spoke of the water being unpotable and causing diarrhoea in children. One family recalled being given only four cans of sardines upon arrival. In order to cook, they were forced to burn their clothes to maintain fires, while other families lacked the means to purchase prohibitively expensive food sold by SDF soldiers.

8. Mabrouka camp further lacked sanitary latrines, which prompted open defecation and exposure to infectious disease. In numerous instances, no doctors were onsite, and internally displaced persons recalled being placed under the care of paramedics whose medical assistance was limited to dispersing paracetamol. Expectant mothers in Mabrouka were left particularly vulnerable, as the camp lacked specialised maternity care. Only those women who could afford to pay SDF authorities were taken to a nearby hospital to deliver, while those who could not delivered babies on unhygienic campgrounds with the support of other displaced women. As in al-Sad, civilians in Mabrouka camp also organised a protest against deplorable living conditions on 15 December.

9. Some internally displaced persons in Mabrouka explained how SDF targeted certain families for forced conscription, while those who did not have sons were reportedly made to pay $300 USD to SDF soldiers. Numerous interviewees described Mabrouka camp as being akin to a “prison”, with complete restrictions on movement and no possibility to receive visitors. One encamped civilian, unable to wait out his vetting, paid $68 USD to an SDF member in order to obtain a “departure permit”, while others paid up to $100 USD each.

10. Equally inadequate living conditions were reported by civilians who transited through Ain Issa Cotton Factory camp (Raqqah). There, civilians recalled how one loaf of bread was sold to them by SDF members for $3 USD. Owing to living conditions inside the camp, specific pathologies emerged including diarrhoea and skin disease. On 24 August, the SDF officially admitted to “a very large shortage of medical staff, medicines, and teachers” at Ain Issa.[3] On 27 August, the SDF further conceded unsatisfactory living conditions when it announced a fumigation campaign to deal with “the problem of snakes, scorpions, and poisonous desert animals” at the camp, which it noted posed a particularly harmful threat to children.[4] Women and girls were also particularly affected due to a lack of adequate latrines, with many recalling having waited until dark to relieve themselves in open areas due to fears of assault, humiliation, as well as the cultural sensitivity of using a latrine which was also being used by males.

11. Civilians further lamented the camp’s desolate location by recalling limited mobile network signals, which inhibited their ability to communicate with family. On the rare occasion journalists were admitted to Ain Issa, they were required to interview encamped residents in the presence of an SDF escort.

B. Internment by Syrian Democratic Forces

12. All individuals who fled from Raqqah and Dayr al-Zawr were forced to reside within fenced, camp-like sites in al-Sad, Mabrouka, and Ain Issa while their identification

[3] Forces Syria Democracy, *Ain Issa Camp Under Microscope*, *available at* www.sdf-press.com/en/2017/08/ain-issa-camp-under-microscope.

[4] Forces Syria Democracy, *Insecticide Spraying Campaign Inside Ain Issa Camp*, *available at* www.sdf-press.com/en/2017/08/insecticide-spraying-campaign-inside-ain-issa-camp.

documents were assessed for individual vetting. Families with identifying documents issued by ISIL were disproportionally affected however, as SDF authorities did not recognise these documents as legitimate which led to more prolonged vetting periods. The transit time for vetting procedures averaged between a few days to eight weeks, though internally displaced persons were not made aware any details of the underlying process. Once cleared, only those individuals or families who were able to locate a *kafīl* or "guarantor" in Kurdish-held areas were authorised to leave the camps towards those areas. Similar requirements of "guarantors" were imposed for onward movement towards FSA-held Jarablus (northern Aleppo). The desolate locations of camps and confiscation of mobile phones by SDF soldiers in some camps complicated opportunities to secure a "guarantor" for many internally displaced persons. Many others had no choice but to head west towards Idlib, while SDF have forced some families to return to Raqqah and Dayr al-Zawr after landmine clearances.

13. Internment, or administrative detention, for the purposes of vetting civilians believed to pose a security threat may only be justified when absolutely necessary to address "imperative reasons of security",[5] and a case-by-case evaluation must take place in relation to every individual prior to detaining him or her. The internment of civilians may not be used solely for interrogation or intelligence gathering. All internees must have been informed promptly, in a language he or she understood, of the reasons for internment, and all had the right to challenge, with the least possible delay, the lawfulness of his or her detention in these camps. The review of lawfulness of internment must be carried out by an independent and impartial body.[6]

14. The threat of ISIL attacks against Kurdish-held areas was exemplified on 3 May, when ISIL militants attacked Rajm as-Salibi camp (Hasakah) just before dawn, killing at least 30 civilians including women and children. Similarly, on 12 October, ISIL militants detonated two vehicle-borne improvised explosive devices at Al-Malha checkpoint in Abu Fas village, bordering Hasakah and Dayr el-Zawr, where approximately 7,000 internally displaced persons were gathered for initial SDF screening. The suicide attack killed 40 internally displaced persons, including women and children, and injured dozens of others. Several suspected ISIL terrorists have since been identified as a result of SDF-run vetting. The SDF is currently detaining nearly 1,400 "terrorist" fighters, primarily ISIL militants identified as such, including hundreds of foreign fighters from up to 30 countries.[7]

15. Irrespective of this threat, the blanket internment of all civilians from Raqqah and Dayr al-Zawr cannot be justified by SDF. Among those civilians currently interned are women, children, elderly, infirm, disabled persons, and others who did not represent an imperative security threat and whose continued detention is manifestly unnecessary on any grounds. In many instances, the on-going internment of these individuals amounts to arbitrary deprivation of liberty, and therefore the unlawful confinement of tens of thousands of individuals.[8]

---

[5] The Commission concurs with the International Committee of the Red Cross that "both customary and treaty international humanitarian law contain an inherent power to intern", and considers "imperative reasons of security" the permissible grounds standard applicable to situations of non-international armed conflict. *See, e.g.*, INTERNATIONAL COMMITTEE OF THE RED CROSS, *Commentary of 2016, Article 3: Conflicts Not of an International Character*, at para. 728, *available at* www.ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/Comment.xsp?action=openDocument&documentId=59F6CDFA490736C1C1257F7D004BA0EC.

[6] *Ibid*. at. para. 723.

[7] PEOPLE'S DEFENSE UNITS, *2017 Balance Sheet of War — Syrian Democratic Forces*, 3 January 2018, *available at* www.ypgrojava.org/2017-Balance-Sheet-of-War-%E2%80%93-Syrian-Democratic-Forces, Press Release.

[8] As Article 3 Common to the Geneva Conventions is silent on the procedural safeguards for persons interned in non-international armed conflict, the Commission applies core human rights obligations to the SDF, an armed group exercising *de facto* control over territory in Syria and who must therefore respect the fundamental rights of persons interned in that territory. *See, e.g.*, Report of the Secretary-General's Panel of Experts on Accountability in Sri Lanka, 31 March 2011, at para. 188, *available at* www.un.org/News/dh/infocus/Sri_Lanka/POE_Report_Full.pdf; International Covenant on Civil and Political Rights, United Nations, *Treaty Series*, vol. 999, p. 171 [hereinafter "ICCPR"], at art. 9; *see also* UN Guiding Principles, *supra* note 34, at Principle 12(1) and (2).

16. The *de facto* Kurdish self-administration and SDF moreover sought to rely on humanitarian aid from non-governmental organisations as well as the United Nations to sustain their internment camps. The aid received however continues to be vastly insufficient to support the soaring numbers of internally displaced persons received from Raqqah and Dayr al-Zawr. Notwithstanding the lawfulness of their detention, at all times internees were entitled to conditions of detention which respected their inherent dignity. All internees further had the rights to an adequate standard of living, which includes the rights to food and water, as well as the right to health.[9] At the very least, the minimum core of these obligations applied irrespective of the economic situation or budgetary considerations of the detaining power, and therefore the SDF could not wholly transfer these obligations onto humanitarian organisations.[10] By failing to provide adequate food, water, and living conditions to any internees, SDF continue to violate these rights in Mabrouka, al-Sad, and Ain Issa camps.

17. The Commission is aware of infirm civilians from al-Sad, Mabrouka, and Ain Issa Cotton Factory camps having been granted medical evacuations only when they paid for them, while SDF actively denied urgent requests for such evacuations in certain instances. In other cases, strict bureaucratic procedures imposed by SDF prevented civilians from being able to medically evacuate when most needed. The failure to provide appropriate medical care or assistance to internees constitutes a violation of the prohibition of cruel, inhuman, or degrading treatment, [11] as well as the right to health. Once vetted and cleared, the additional burden of requiring all individuals and families to locate a "guarantor" prior to leaving the camps towards Kurdish and FSA-held areas constitutes a denial of freedom of movement. Finally, SDF soldiers extorting money from individuals prior to allowing them to leave al-Sad and Mabrouka similarly amounts to a denial of freedom of movement.

18. Though the responsibility to provide food, water, and adequate living conditions to persons displaced from Raqqah and Dayr al-Zawr governorates rests with the SDF authorities interning them, humanitarian organisations have played an auxiliary role to ameliorate the sizeable crisis. The presence of local and international humanitarian organisations and the impartial assistance they provide has reduced the harm interned internally displaced persons in the foregoing sites have been exposed to, though such assistance has thus far been insufficient to meet the mounting humanitarian and protection needs of tens of thousands of interned, internally displaced persons at risk.

C. Persons internally displaced from Hamah

19. During the period under review, pro-Government forces renewed offensives in Hamah, steadily attacking remaining opposition-held pockets of the governorate currently under the control of Hay'at Tahrir al-Sham and various armed groups including Faylaq al-Sham and Jaysh al-Izza. Aerial and ground offensives have thus far led to the displacement of tens of thousands of civilians from those areas: since October, hostilities in the north and north-east of Hamah led to the displacement of over 90,000 individuals, particularly those from areas under Hay'at Tahrir al-Sham control. Over 30,000 have been displaced since early November from al-Saan, Hamra, and Oqeirbat sub-districts. Civilians from Oqeirbat — an area comprising 73 villages and located 70 kilometres east of Hamah city — were primarily displaced towards northern Hamah, southern Idlib, and Atarib (Aleppo).

20. By mid-July, and with air support, Government ground forces and affiliated militias began advancing from the west towards Oqeirbat. Owing to the heightened intensity and frequency of attacks, many fleeing civilians gathered in Wadi al-Azib (Hamah), a desert terrain near the Salamiyah-Raqqah highway, hoping that evacuations would be facilitated.

---

[9] *See* United Nations Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners, 13 May 1977, at Rules 24–26.

[10] *See, e.g., Mukong v. Cameroon*, Views, Human Rights Committee, Communication No. 458/1991, 21 July 1994, para. 9.3; *Leroy Lamey et al v. Jamaic*a, Decision, IACHR, Case nos. 11.826, 11.843, 11.847, 4 April 2001, para. 203.

[11] *Keenan v. the United Kingdom*, Judgment, App. no. 27229/95 (ECtHR, 3 April 2001) para. 111; *Tibi v. Ecuador*, Judgment, IACtHR, 7 September 2004, para. 157; *Huri-Laws v. Nigeria*, Decision, African Commission on Human and Peoples' Rights, Communication no. 225/1998, para. 41.

Instead, those internally displaced ended up trapped with very little food or water as Government forces blocked all roads and laid landmines surrounding both sides of the highway. Up to 10 children perished under severe living conditions in the area, including due to heatstroke, in addition to three elderly persons. By August, civilians unable to subsist in Wadi al-Azib began to risk fleeing at night. Pro-Government snipers targeted fleeing civilians, killing and injuring dozens. On 25 August alone, pro-Government snipers killed at least 70 internally displaced persons. Others were killed in landmine detonations, while up to 25 civilians were arrested by pro-Government forces and have not been heard from since.

21. Oqeirbat is now under Government control, and no civilians remain in the sub-district. Those displaced described how schools, pharmacies, shops, and residential areas were all but destroyed by aerial and ground attacks. Some came to know that pro-Government militias looted their homes, or set fire to them in acts of reprisal. Fearing revenge attacks, civilians displaced from Oqeirbat maintained they would not return to the area even if given the opportunity. On 19 September, armed groups led by Hay'at Tahrir al-Sham launched a large-scale offensive on Government-held areas north of Hamah city, with pro-Government forces' counteroffensives having since killed and injured dozens. On 26 September, in al-Sheikh al-Hilal village, a pro-Government forces ground attack reportedly killed over 60 internally displaced persons, and injured many more. On the night of 12 November, the Syrian Expatriate Medical Centre in al-Jezdaniya, eastern Hamah countryside, was destroyed in an airstrike. While no civilians were affected, an ambulance centre endured severe material damage, and vital medical supplies were damaged. Pro-Government forces continue to deliberately target medical infrastructure as part of a warring strategy, constituting the war crime of intentionally targeting protected objects. Deliberate attacks against ambulances further amount to the war crimes of intentionally attacking medical transport. At the time of writing, fighting in Hamah rages on.

Annex IV

Erosion of civilian infrastructure

1. Since the inception of the conflict in the Syrian Arab Republic, attacks against civilian and protected objects have been a near constant feature, in violation of international humanitarian law. Places of worship, civil defence centres, homes, bakeries, markets, and to a lesser extent, schools, have regularly been made the object of attack by all warring parties.

A. Hospitals

2. On 19 September, pro-Government forces launched an aerial attack against al-Rahma hospital in Khan Sheikhoun (Idlib), where around 80 patients were being treated. Al-Rahma is a "cave hospital" on the outskirts of Khan Sheikhoun, which was previously attacked on 4 April while treating victims of a sarin attack carried out by Government forces (A/HRC/36/55, annex II, paras. 17). Between approximately 10:00 and 10:15 a.m., two airstrikes were launched; though the first did not cause extensive damage, the second struck the hospital's entrance, completely destroying an ambulance reception area, as well as three ambulances. The strike also hit the warehouse of the hospital, causing a fire, and damaging vital trauma unit equipment. As jets continued to circulate, rescue efforts were put on hold for a further ten minutes until clear skies could be confirmed. Witnesses recalled noticing an unusual number of flights over Khan Sheikhoun that morning, and therefore evacuated the hospital in anticipation of a possible attack. As such, no casualties were endured. At 3:00 p.m., a primary care clinic in Khan Sheikhoun was also attacked.

3. The walls of al-Rahma cave further cracked due to the force of the blasts. Images and video footage of the aftermath of the attack show widespread bomb damage from blast weapons of varying sizes, including the tail section of an unguided OFAB 100-120 blast bomb, consistent with bombs used by both the Syrian and Russian air forces.

4. On the same day, just before noon, pro-Government forces launched an aerial attack against al-Rahman Charity Hospital, an obstetrics hospital in Tah village (Idlib). Approximately 30 individuals were present at the hospital at the time, including 12 in-patient children receiving treatment and whom their mothers were accompanying. Six babies were in incubators, while an additional 40 patients remained outside receiving clinical services.

5. The first bomb damaged the south-eastern corner of the hospital, which served as a children's ward, and further destroyed a section for incubators. The second-floor extension to the hospital collapsed, while a pharmacy including medicine stocks were severely damaged. Generators and electricity supplies also sustained severe damage. Outside, one ambulance and two private vehicles were damaged. Photos of remnants indicate that the airstrikes were carried out using multiple blast weapons, and the damage sustained is consistent with unguided OFAB aerial bombs used by both Syrian and Russian forces.

6. Approximately ten minutes before the airstrikes took place, staff at the hospital received warnings of a possible attack from a civilian observatory, and were able to evacuate the vast majority of staff and patients. One female hospital cleaner was immediately killed as a result of the attack, however, and the hospital's male administrative manager suffered an arm injury.

B. Schools

7. On the night of 20 to 21 March, at approximately 11 p.m., an airstrike hit the Al-Badiya school in Al-Mansoura (Raqqah) killing at least 150 persons. Al-Badiya school, located approximately 1.5 kilometres from the village, was a large, isolated, three-storey building, save for a few houses and tents in the vicinity. The area was controlled by ISIL at

the time. During a briefing of journalists on 28 March, the Combined Joint Task Force (CJTF) of the international coalition took responsibility for the strike noting that it had targeted 30 ISIL fighters using the school, and that it could not corroborate the allegation that internally displaced persons used the school.[1] On 7 July, the Task Force announced that, upon further review of available information, it assessed there was insufficient information to find that civilians the strike harmed civilians.[2]

8. The Commission initially reported on this incident in July 2017 (see A/HRC/36/55, para. 79). As part of its investigation, it conducted 20 interviews with survivors, relatives of victims, rescuers, village residents, and individuals onsite after the airstrikes. Interviewees all explained that, since 2012, Al-Badiya school housed internally displaced families from Palmyra (Homs), al-Sukhna (Homs), al-Qaryatayn (Homs), al-Khafsa (Aleppo), Maskanah (Aleppo), al-Bab (Aleppo), and Hamah countryside. Some of the residents were recent arrivals while other internally displaced persons had been living in the school for years. More than 200 people were estimated to be living in the school at the time of the airstrike, of which only a few survived. One-hundred and fifty bodies were retrieved from the site though others remained under the rubble as, three days after the airstrike, on 24 March, ISIL prevented rescuers from continuing searches.

9. Of the more than 200 residents at the school, only 12 survivors were identified by the Commission, and several of them sustained serious injuries such as severe burns and the loss of limbs. Survivors reported being blasted through windows during the explosions and landing outside of the school, which saved them from being crushed under the rubble. The vast majority of survivors were women and children, namely four women and six children, the youngest a 10-month-old baby. Interviewees identified the fatalities they knew personally, the majority of them relatives. These included eight women, one of whom was in the final stages of pregnancy, and 21 children, all but one under the age of 11.

10. The school was hit by three airstrikes, each using multiple bombs that destroyed most of the building rendering it uninhabitable. Photos provided by interviewees show evidence of a massive airstrike, and multiple impacts from aerial bombs show delayed fuzing aimed at bringing down the entire building. Photographs of remnants also show fragments of Hellfire missiles, which the Commission has previously documented being used by the international coalition to target survivors of airstrikes (see A/HRC/36/55, para. 57). While many interviewees said that they did not see ISIL members in the school, one survivor who arrived at the school days before the strike said that his family was registered by an ISIL member shortly after moving in, but that the fighter did not reside in the school. Initial information that two families of ISIL fighters had lived in the school but left one month before the strike has not been corroborated (see A/HRC/36/55, para. 79).

11. Information gathered by the Commission does not support the claim that 30 ISIL fighters were in the school at the time of the strike, nor that the school was otherwise being used by ISIL. Rather, the status of casualties and nature of Al-Badiya building is widely divergent from the international coalition's assessment. Information that residents of the school were internally displaced families, including a large number of women and children, and that the school had been used to shelter internally displaced persons since 2012 should have been readily available to the coalition's targeting team. The Commission therefore concludes that the international coalition should have known the nature of the target and failed to take all feasible precautions to avoid or minimize incidental loss of civilian life, injury to civilians and damage to civilian objects, in violation of international humanitarian law. The subsequent investigation conducted by the international coalition should have been able to identify the high number of civilian casualties resulting from this incident.

[1] News Transcript, Department of Defense Briefing by Gen. Townsend via Telephone from Baghdad, Iraq, 18 March 2017, *available at* www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript-View/Article/1133033/department-of-defense-briefing-by-gen-townsend-via-telephone-from-bagdad-iraq.

[2] Combined Joint Task Force — Operation Inherent Resolve Monthly Civilian Casualty Report Release No: 17-258 July 7, 2017, *available at* www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/1239870/combined-joint-task-force-operation-inherent-resolve-monthly-civilian-casualty.

12. In the latter half of 2017, pro-Government forces began a concerted campaign to decimate schools throughout Aleppo countryside, which were located in a militarily strategic area leading up to Abu al-Duhur airbase (Idlib) and the railway connecting Aleppo and Damascus. On 26 September, at approximately 12:30 p.m., about 15 minutes after all children had been dismissed from classes, pro-Government forces launched a series of airstrikes against Tanatya school in Knater village, Atarib, where nearly 4,000 civilians reside. Up to 11 aerial attacks were carried out over the span of one hour, striking Tanatya school and the surrounding residential area. Tanatya school teaches children in grades 1 to 9 in two buildings, though one was completely damaged as a result of the attack. Students, many of them severely traumatised, have since been relocated to the remaining building.

13. The next day, on 27 September at 2:00 a.m., pro-Government forces carried out an aerial attack against the Baraem al-Thawra school in Batbo village (Aleppo). As an all-girl school, Baraem al-Thawra teaches hundreds of female students in grades 1 to 9. No civilian casualties occurred as the attack took place after midnight. The school included six classrooms, four of which were completely damaged. One individual who went to assess the damage described how a "missile" had entered through the roof and caused a crater two metres in depth. The attack led to the near-complete destruction of the school, rendering it completely out of service. Windows of nearby homes were also shattered by the blasts. A non-governmental organisation and a Free Syrian police station engaging solely in civilian matters are located near the site of Baraem al-Thawra school.

14. On the night of 6 November, at approximately 9 p.m., pro-Government forces attacked the Tel Aldaman secondary school in Monbetah village (Aleppo). Prior to the attack, approximately 200 students, aged six to 16 years, attended the school, which was located on a compound that further comprised a training centre for teachers. Witnesses described how the attack rendered the school and training centre completely out of service, and how this and similar attacks have crippled both students and their families with fear; of the village's 200,000 original inhabitants, only approximately 10,000 remain. The premises of the school were reportedly attacked again in an airstrike carried out ten days later.

15. Pro-Government forces further carried out at least five separate aerial attacks against three schools in Aleppo in December. On 4 December, in Sumeiryya village, 45 kilometres south of Aleppo city, pro-Government forces attacked the eastern and western schools in Has compound shortly after 9:00 a.m. Images of the aftermath show remnants of an RBK-250 cluster bomb containing sub-munitions. No students were present during the attack, though approximately 30 teachers had gathered to collect their salaries. It is unclear whether pro-Government forces were aware of the presence of civilians at that time, as the announcement for salary collections was transmitted to teachers digitally the day prior. One female teacher and two male teachers sustained minor injuries. The use of cluster munitions in civilian populated areas is inherently indiscriminate (given their typically wide dispersal pattern and high dud rate, which continues to endanger civilians years after a cessation of hostilities), and therefore prohibited by customary international humanitarian law. For this reason, their use by pro-Government forces in Sumeiryya village constitutes the war crime of indiscriminate attacks in a civilian populated area.

16. On 6 and 7 December, pro-Government forces launched an aerial attack on Bayaiya primary school in Tel Aldaman. Airstrikes were carried out at 11:00 p.m., and again shortly after midnight the following day. More than 150 children in grades 1 through 6 attend Bayaiya primary school. The school further hosted an internally displaced husband and wife couple, though neither was injured. The building sustained physical damage, though continues to operate.

17. Similarly, on 9 December, at 9:20 a.m., airstrikes carried out by pro-Government forces hit a private school in al-Hanouteh village (Aleppo). Unlike the foregoing attacks, children were present on the morning of the attack, and a few children were mildly injured as a result. The school was partially damaged, and reportedly attacked again in an airstrike at 3:00 a.m. the following morning.

18. Repeated bombardments, lack of warnings, and the absence of military objectives in and around all schools strongly suggest pro-Government forces intentionally targeted them as part of a strategy to force dissenting communities to leave by rendering their

neighbourhoods uninhabitable, amounting in each instance above to the war crime of intentionally attacking civilian objects.

C. Markets

19. A pattern of attacks affecting crowded market places continued during the reporting period (see A/HRC/28/69, annex II, paras. 2–8, A/HRC/30/48, paras. 34–35, A/HRC/31/68, para. 77). For example, on 13 November, minutes after 2 p.m., a series of airstrikes hit the main market, surroundings houses, and the Free Syrian police station of Atarib (Aleppo). The impacted sites covered an area 250 meters long, with the police station being adjacent to the market. One commercial street was all but flattened by the attack. Based on satellite imagery, an area of approximately 5,000 square meters was damaged or destroyed. The airstrikes killed at least 84 individuals including 6 women and 5 children, and injured around another 150.

20. The population of Atarib, estimated at 30,000 inhabitants in 2011, has grown substantially in recent years as many internally displaced persons from previously besieged areas were forced to leave their homes and settled there. Atarib market, previously hit by airstrikes in April 2014 and July 2016, is itself located in a densely populated area. In addition to shops, restaurants, commercial offices and family homes, two schools operate from a building located 100 meters from the market, where an estimated 450 children were attending classes when the airstrikes were carried out.

21. Being located in western Aleppo governorate, Atarib was part of zone 1 of the de-escalation zones memorandum agreed in May and implemented in September by the three guarantors of the Astana talks, Russia, Iran and Turkey. The main Russian news outlets did not report on the events as they normally do. Yet, on the same day of the strikes, the spokesperson of the Humaymim airbase denied on social media that Russian aircraft committed a massacre in Atarib.[3] Humaymim airbase is located in Ladhiqiyah, approximately 160 kilometres from Atarib, and used exclusively by Russian forces. A few hours after the airstrikes, media reports claimed that a meeting between Hay'at Tahrir al-Sham and Nour al-Din al-Zinki took place in Atarib on 13 November.

22. Interviewees, video footage, and photos indicate that it was a clear day. Eyewitnesses saw one aircraft flying at high altitude. In less than ten minutes, the aircraft conducted three waves of airstrikes dropping two weapons in each. Interviewees consistently said that the aircraft remained at high altitude while conducting the strikes and that they received no warning that airstrikes were imminent. On the contrary, interviewees recalled that there had been no airstrikes in Atarib since the de-escalation zones agreement and that they had no reason to believe the town would be targeted.

23. The weapons destroyed the police station and killed at least 13 police officers and six detainees. One survivor who was pulled from the rubble described how the first explosion penetrated the roof of the police station all the way to the ground floor. Some four minutes later another weapon hit the area destroying a three-storey building. A third weapon hit the vicinity of the police station but did not explode. Interviewees denied that the police station was associated with armed factions and maintained it dealt with civilian related matters including acting as traffic police. None of the information gathered suggests that the station was used for military purposes or that any of its officers actively participated in hostilities although some officers carried light weapons. Therefore, the station and the officers remained civilian and were not lawful military objectives.

24. According to local residents and shop owners, the third wave of strikes directly hit a market street killing and maiming civilians and destroying vegetable and clothing shops as well as nearby residential buildings. These accounts are corroborated by video footage and satellite imagery. Shop owners explained that, at the time of the attack, the market was crowded with people who had left work, most of whom were men since many women had stopped going to the market after the earlier attacks. Similarly, as is customary in the country, shopkeepers were mostly male. Due to the high number of casualties, serious cases

[3] At the time of writing, this remained the only statement by a Russian official.

were transferred from Atarib hospital to Bab al-Hawa hospital (Idlib). Among the approximately 150 injured were first-responders, including an ambulance driver, who was seriously injured by an airstrike while responding to the first wave of strikes on the police station. The driver died in hospital some days later, his ambulance having been destroyed in the attack. Rescue efforts continued over subsequent days. In some instances, rescuers were unable to identify the deceased because they were internally displaced persons who had moved to Atarib in recent months, including former residents of eastern Aleppo city. In other cases, identification was not possible because only body parts were retrieved.

25. While some interviewees said they only saw one aircraft — with fixed-wings at the back — others recalled seeing a second aircraft they believed to be a reconnaissance aircraft because it circled above the location while the other conducted the strikes. All information available indicates that a Russian fixed-wing aircraft that took off from Humaymim airbase conducted the strikes. Early warning observers monitored the take-off of a fixed-wing aircraft, whose pilots communicated in Russian, from Humaymim airbase at 1:37 p.m. and tracked the aircraft going south and then to the northeast all the way to Atarib where it arrived at 2:07 p.m. No Syrian aircraft were observed in the area in the two hours preceding the airstrikes.

26. As to potential military objectives, many interviewees, including shop owners and local residents, said that due to efforts by the local council, there were no armed groups present in Atarib. Others, however, claimed that — from 9 November onwards — there was on-going infighting between Hay'at Tahrir al-Sham and Nour al-Din al-Zinki in western Aleppo governorate countryside, including in Atarib, Abzemo, and Orum al-Kubra. On 11 November, civilians took to the streets of Orum al-Kubra to protest against the confrontations between the two groups. The protest was violently repressed and three children were shot dead.

27. Some interviewees claimed that there was on-going infighting between Hay'at Tahrir al-Sham and Nour al-Din al-Zinki in western Aleppo governorate. The Commission received conflicting information about a possible target, including unconfirmed reports of a meeting between armed groups and tribal elders. Analysis of the site and other information indicate that a specific location was targeted.

28. Multiple airstrikes in Atarib employed at least two types of aerial bombs — blast weapons and earth penetrators. Images and videos from the site show evidence of at least six impacts. Widespread damage is consistent with blast weapons such as the unguided OFAB-500 causing devastating surface damage that destroyed a large part of the market area. Additionally, at least one bomb carrying multiple smaller earth penetrating munitions caused several impacts collapsing multiple buildings. One entry hole was found containing an unexploded bomblet. Evidence at the scene and video evidence is consistent with a BeTAB-500 unguided "bunker buster" carrying 12 rocket-assisted penetrators. The Russian Air Force has used the BeTAB throughout Aleppo province. The impact points show that unguided bombs roughly fell in a line with a 250 m dispersion which suggests that the aircraft lined up on the target dropping weapons into an area that formed a target box rather than conducting a precision strike against the point target.

29. The likely use of unguided weapons in a densely populated area such as the one hit in Atarib raises the issue of how accurate the weapons were. Circular Error Probable (CEP) is the measure of precision for a guided bomb. It means that 50 per cent of bombs fall within a circle the size of the CEP and 50 per cent outside of it — so a weapon with a 10 m CEP will fall within 10 m half the time and farther than 10 m half the time. When precision weapons miss they usually have close misses. In contrast, unguided bombs do not measure accuracy with CEP. Their accuracy varies greatly depending on a number of factors including aircraft, altitude, speed, heading, training of the pilot, and wind.

30. Unguided bomb accuracy is not officially measured in CEP but military studies have produced estimates of their accuracy using CEP as a rule of thumb. Using visual targeting, CEP is estimated as 122 m at an altitude of 3000 m. As the altitude increases, the accuracy of unguided bombs diminishes greatly. Using an advanced targeting computer, Russian sources estimate that aircraft are able to reliably attain a 25 m CEP with unguided bombs. Even assuming that the Russian estimate that its unguided bombs have a 25 m CEP is

correct, this means that 50 per cent of the weapons would fall within a 25 m CEP and the remaining 50 per cent outside of that. Using such weapons in a densely civilian populated area was certain to impact civilians.

31. All sides in a conflict must distinguish between legitimate military targets on the one hand and civilians and civilian objects on the other and use methods or means of combat that are able to be directed at a specific military objective. There is no evidence to indicate that this attack deliberately targeted civilians or the Atarib market. Through the use of unguided bombs, including blast weapons in a densely civilian populated area, however, this attack may amount to the war crime of launching indiscriminate attacks resulting in death and injury to civilians.